عدد 60 — 19 صفر 1440 (29 أكتوبر 2018)

ISSN 2458 - 5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2018 - 2019 : دورة أكتوبر 2018.

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أكتوبر 2018

صفحة

- محضر الجلسة رقم 178 ليوم الجمعة 02 صفر 1440 (12 أكتوبر 2018) 4998

جدول الأعمال: إفتتاح جلالة الملك، محمد السادس نصره الله وأيده، للدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة 2016-2021.

- محضر الجلسة رقم 179 ليوم الإثنين 05 صفر 1440 (15 أكتوبر 2018) 5001

جدول الأعمال: انتخاب رئيس مجلس المستشارين.

صفحة

- محضر الجلسة رقم 180 ليوم الإثنين 12 صفر 1440 (22 أكتوبر 2018) 5009

جدول الأعمال: جلسة مشتركة للاستماع لعرض السيد وزير الاقتصاد والمالية، حول مشروع القانون المالي رقم 80.18 للسنة المالية 2019.

- محضر الجلسة رقم 181 ليوم الثلاثاء 13 صفر 1440 (23 أكتوبر 2018) 5014

جدول الأعمال: تقديم السيد ادريس جطو الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، لعرض أمام مجلسي البرلمان حول أعمال المجلس برسم سنتي 2016-2017.

- محضر الجلسة رقم 182 ليوم الأربعاء 14 صفر 1440 (24 أكتوبر 2018) 5023

جدول الأعمال: استكمال إنتخاب هياكل مجلس المستشارين.

محضر الجلسة رقم 178

التاريخ: الجمعة 02 صفر 1440 (12 أكتوبر 2018).

الرئاسة: صاحب الجلالة، الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

التوقيت: ثمان عشرة دقيقة، إبتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثانية عشر مساء.

جدول الأعمال: إفتتاح جلالة الملك، محمد السادس نصره الله وأيده، للدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة 2016-2021.

طبقا لمقتضيات الفصل الخامس والستين من الدستور، ترأس صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، محفوفا بولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن ومرفوقا بصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة 2016-2021م.

حضر أشغال هذه الجلسة الافتتاحية المشتركة بين مجلسي البرلمان، أعضاء حكومة صاحب الجلالة، يتقدمهم السيد رئيس الحكومة سعد الدين العثماني ومستشارو صاحب الجلالة وعدد من سامي الشخصيات المدنية والعسكرية.

(تصفيقات)

الشيخ المقرئ:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

{بسم الله الرحمن الرحيم. وَلَا تَشْتَرُوا بِعَهْدِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ(95) مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ وَلَنَجْزِيَنَّ الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ(96) مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ(97) فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ (98) إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ}.

آمنت بالله صدق الله مولانا العظيم.

في ما يلي نص الخطاب السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، يوم الجمعة، أمام أعضاء مجلسي البرلمان، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة 2016-2021م.

صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله وأيده:

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إن تجديد اللقاء بكم، باعتباركم ممثلي الأمة، في هذه المناسبة الدستورية السنوية، يعد دائما مبعث سرور واعتزاز.

ومما يضفي على هذه السنة التشريعية طابعا خاصا، كونها تأتي في مرحلة شعارها "روح المسؤولية والعمل الجاد".

فالتوجهات والتدابير التي دعونا إليها، خاصة في خطابي العرش وذكرى 20 غشت، تقتضي التعبئة الشاملة، والعمل الجماعي، وقيام كل واحد بدوره كاملا، في ظل احترام القناعات والاختلافات.

وإنكم، معشر البرلمانيين، بصفة خاصة، في الأغلبية والمعارضة، تتحملون مسؤولية ثقيلة ونبيلة، في المساهمة في دينامية الإصلاح، التي تعرفها بلادنا.

فأنتم داخل هذه المؤسسة الموقرة، تشكلون أسرة واحدة ومتكاملة، لا فرق بينكم، مثلما يعبر عن ذلك لباسكم المغربي الموحد، رغم اختلاف انتماءاتكم الحزبية والاجتماعية. فالمصلحة الوطنية واحدة، والتحديات واحدة. ويبقى الأهم هو نتيجة عملكم الجماعي.

وإننا حريصون على مواكبة الهيآت السياسية، وتحفيزها على تجديد أساليب عملها، بما يساهم في الرفع من مستوى الأداء الحزبي ومن جودة التشريعات والسياسات العمومية.

لذا، ندعو للرفع من الدعم العمومي للأحزاب، مع تخصيص جزء منه لفائدة الكفاءات التي توظفها، في مجالات التفكير والتحليل والابتكار.

(تصفيقات)

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن التعبئة الوطنية، والعمل الجماعي يتطلبان توفر مناخ سليم، وتعزيز التضامن بين مختلف الشرائح الاجتماعية.

وهو ما نهدف إلى تحقيقه من خلال الإصلاحات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية، التي نعتمدها، من أجل تحسين ظروف العيش المشترك بين جميع المغاربة، والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية.

فالمغرب، كان وسيظل، إن شاء الله، أرض التضامن والتماسك الاجتماعي، داخل الأسرة الواحدة، والحي الواحد، بل وفي المجتمع بصفة عامة.

فداخل المدن العتيقة، مثلا، كان ولا يزال كل شيء متشابها، في واجهات البيوت وأبوابها، حيث لا يمكن التفريق بين الوضعية المادية للأسر، إلا بعد الدخول إلى المنازل.

ذلك أن روابط الوحدة والتماسك بين المغاربة لا تقتصر فقط على المظاهر، وإنما تنبع من قيم الأخوة والوئام، المتجذرة في القلوب، والتضامن في الأحزان والمسرات.

وإننا حريصون على تعزيز هذه الروابط، التي تجمع المغاربة على الدوام، سواء من خلال اعتماد سياسات اجتماعية ناجعة، أو عبر تسهيل وتشجيع المساهمات التضامنية على مختلف المستويات.

ولهذه الغاية، ندعو لتبسيط المساطر لتشجيع مختلف أشكال التبرع والتطوع والأعمال الخيرية، ودعم المبادرات الاجتماعية، والمقاولات المواطنة.

كما ينبغي وضع آليات جديدة لإشراك القطاع الخاص في النهوض بالميدان الاجتماعي، والمساهمة في تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، سواء في إطار المسؤولية المجتمعية للمقاولة، أو من خلال إطلاق شراكات بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إن التوجيهات الهامة، التي قدمناها بخصوص قضايا التشغيل، والتعليم والتكوين المهني، والخدمة العسكرية، تهدف للنهوض بأوضاع المواطنين، وخاصة الشباب، وتمكينهم من المساهمة في خدمة وطنهم.

فالخدمة العسكرية تقوي روح الانتماء للوطن. كما تمكن من الحصول على تكوين وتدريب يفتح فرص الاندماج المهني والاجتماعي أمام المجندين الذين يبرزون مؤهلاتهم، وروح المسؤولية والالتزام.

وهنا يجب التأكيد أن جميع المغاربة المعنيين، دون استثناء، سواسية في أداء الخدمة العسكرية، وذلك بمختلف فئاتهم وانتماءاتهم الاجتماعية وشواهدهم ومستوياتهم التعليمية.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إننا نضع النهوض بتشغيل الشباب في قلب اهتماماتنا، ونعتبر أن هناك العديد من المجالات التي يمكن أن تساهم في خلق المزيد من فرص الشغل.

ويعد التكوين المهني رافعة قوية للتشغيل، إذا ما حظي بالعناية التي يستحقها وإعطاء مضمون ومكانة جديدين لهذا القطاع الواعد.

وهو ما يقتضي العمل على مد المزيد من الممرات والجسور بينه وبين التعليم العام في إطار منظومة موحدة ومتكاملة مع خلق نوع من التوازن بين التكوين النظري والتداريب التطبيقية داخل المقاولات.

وعلاوة على دور التكوين في التأهيل لسوق الشغل، فإن القطاع الفلاحي يمكن أن يشكل خزانا أكثر دينامية للتشغيل، ولتحسين ظروف العيش والاستقرار بالعالم القروي.

لذا، ندعو لتعزيز المكاسب المحققة في الميدان الفلاحي، وخلق المزيد من فرص الشغل والدخل، وخاصة لفائدة الشباب القروي.

غايتنا انبثاق وتقوية طبقة وسطى فلاحية، وجعلها عامل توازن ورافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على غرار الدور الهام للطبقة الوسطى في المدن.

وإننا ندرك ما تعرفه الأراضي الفلاحية من تقسيم متزايد وما ينتج عن ذلك من ضعف في الإنتاجية. كما أن استقرار الشباب بأرضهم يبقى رهينا بتمكينهم من فرص الشغل.

لذا نوجه الحكومة لبلورة آليات مبتكرة لمواصلة تحفيز الفلاحين على المزيد من الانخراط في تجمعات وتعاونيات فلاحية منتجة ومتابعة تكوين في المجال الفلاحي.

وبموازاة ذلك ندعو لتعزيز وتسهيل الولوج للعقار، وجعله أكثر انفتاحا على المستثمرين، سواء الأشخاص أو المقاولات، بما يرفع من الإنتاج والمردودية، ويحفز على التشغيل مع الحفاظ على الطابع الفلاحي للأراضي المعنية.(تصفيقات)

كما يتعين التفكير في أفضل السبل لإنصاف الفلاحين الصغار، خاصة في ما يتعلق بتسويق منتوجاتهم والتصدي الصارم للمضاربات وتعدد الوسطاء.

ومن جهة أخرى، فإن تعبئة الأراضي الفلاحية المملوكة للجماعات السلالية، قصد إنجاز المشاريع الاستثمارية في المجال الفلاحي لا يمكن إلا أن تشكل رافعة قوية لتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي وخاصة لذوي الحقوق.

وهو ما قد يمكن من تعبئة، على الأقل، مليون هكتار إضافية في هذه الأراضي.

وعلى غرار ما يتم بخصوص تمليك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري، فإنه أصبح من الضروري إيجاد الآليات القانونية والإدارية الملائمة لتوسيع عملية التمليك لتشمل بعض الأراضي الفلاحية البورية لفائدة ذوي الحقوق. (تصفيقات)

ويجب القيام بذلك وفق شروط محددة تجمع بين الإنجاز الفعلي للمشاريع، والحد من التجزئة المفرطة للاستغلالات الفلاحية، وتوفير المواكبة التقنية والمالية المطلوبة.

وفي نفس التوجه الهادف للنهوض بالتشغيل، ندعو لدراسة إمكانية فتح بعض القطاعات والمهن غير المرخصة حاليا للأجانب، كقطاع الصحة، أمام بعض المبادرات النوعية والكفاءات العالمية، شريطة أن تساهم في نقل الخبرات، وفي خلق فرص شغل للشباب المغربي حسب مؤهلاتهم.

ومما يزكي هذا التوجه، الاهتمام المتزايد الذي تعبر عنه العديد من المصحات والمستشفيات العالمية، المشهود لها بالتميز، من أجل الاستثمار في بلادنا.

وإذا كانت التحفيزات المغربية، تدفع بعض الطلبة للبقاء بالخارج، بعد استكمال دراستهم، فإن من شأن المبادرة التي نقدم عليها، أن توفر الظروف الملائمة للكفاءات المغربية، قصد العودة للعمل والعطاء بأرض الوطن، إضافة إلى تشجيع المنافسة الإيجابية والسليمة، بما يساهم في الرفع من جودة الخدمات.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

لقد دعوت، من هذا المنبر، في السنة الماضية، إلى إعادة النظر في النموذج التنموي الوطني، وبلورة منظور جديد، يستجيب لحاجيات المواطنين، وقادر على الحد من الفوارق والتفاوتات، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية ومواكبة التطورات الوطنية والعالمية.

وتبعا لذلك، بادرت مشكورة، بعض المؤسسات والهيآت المعنية وعدد من الفعاليات والكفاءات الوطنية، في إعداد بعض المساهمات والدراسات.

ومن جهتنا، فقد سعينا من خلال المبادرات والإصلاحات التي أطلقناها هذه السنة، لوضع بعض اللبنات، ورسم بعض التوجهات، واعتماد نفس جديد، لا سيما بالتركيز على القضايا المستعجلة التي لا تقبل الانتظار، والتي تعد موضوع إجماع وطني، كالتربية والتكوين، والتشغيل وقضايا الشباب، ومسألة الدعم والحماية الاجتماعية.

وإذا كان من الطبيعي أن يأخذ هذا الموضوع المصيري، بالنسبة لمستقبل المغرب، وقتا كافيا من التفكير والحوار، فإننا نعتقد أن هذا الورش الوازن قد بلغ مرحلة متقدمة من النضج تقتضي الإسراع بتقديم المساهمات، وذلك في غضون الثلاثة أشهر المقبلة.

لذا قررنا تكليف لجنة خاصة، مهمتها تجميع المساهمات، وترتيبها وهيكلتها، وبلورة خلاصاتها، في إطار منظور استراتيجي شامل ومندمج؛ على أن ترفع إلى نظرنا السامي، مشروع النموذج التنموي الجديد، مع تحديد الأهداف المرسومة له، وروافد التغيير المقترحة، وكذا سبل تنزيله.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن الرهانات والتحديات التي تواجه بلادنا، متعددة ومتداخلة، ولا تقبل الانتظارية والحسابات الضيقة.

فالمغرب يجب أن يكون بلدا للفرص، لا بلدا للانتهازيين. وأي مواطن، كيفما كان، ينبغي أن توفر له نفس الحظوظ، لخدمة بلاده، وأن يستفيد على قدم المساواة مع جميع المغاربة، من خيراته، ومن فرص النمو والارتقاء.

والواقع أن المغرب يحتاج، اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، إلى وطنيين حقيقيين، دافعهم الغيرة على مصالح الوطن والمواطنين، وهمهم توحيد المغاربة بدل تفريقهم؛ وإلى رجال دولة صادقين يتحملون المسؤولية بكل التزام ونكران ذات. (تصفيقات)

فكونوا، رعاكم الله، في مستوى هذه المرحلة، وما تتطلبه من خصال الوطنية الصادقة، ومن تعبئة جماعية، وحرص على جعل مصالح الوطن والمواطنين فوق كل اعتبار.

قال تعالى: {رَبَّنَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِي وَمَا نُعْلِنُ وَمَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ مِن شَيْءٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ}. صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمه الله تعالى وبركاته. (تصفيقات)

محضر الجلسة رقم 179

التاريخ: الإثنين 05 صفر 1440هـ (15 أكتوبر 2018م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد عبو رئيس المكتب المؤقت، والمستشار السيد عبد الحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين المنتخب.

التوقيت: ساعتان، إبتداء من الساعة الرابعة مساء.

جدول الأعمال: انتخاب رئيس مجلس المستشارين.

المستشار السيد محمد عبو، رئيس الجلسة بصفته رئيسا مؤقتا للمكتب:

بسم الله الرحمن الرحيم.

إخواني،

نفتتح الجلسة.

طبقا للنظام الداخلي، قلت، فتحت الجلسة. تطبيقا للقانون الداخلي والدستور غادي نعطي لالة عائشة ايتعلا تقرا لنا القانون الداخلي والدستور، تفضل لالة عائشة.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا، عضو المكتب المؤقت:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الإخوان،

السيد رئيس الجلسة:

الإخوان المستشارين يجلسوا في المقاعد ديالهم، والمصورين يجلسوا مأخرين شوية باش نعيطو، بسم الله.

بسم الله لالة عائشة.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا عضو المكتب المؤقت:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدات والسادة المستشارين،

يتشرف المكتب المؤقت بتذكير السيدات والسادة المستشارين المحترمين بمواد النظام الداخلي للمجلس المنظمة لعملية انتخاب رئيس مجلس المستشارين، المواد 14، 16، 15 و17، فهي كالتالي:

المادة 14: "يدعو رئيس المكتب المؤقت أعضاء المجلس لانتخاب رئيس مجلس المستشارين بالإعلان عن فتح باب الترشيح.

يتلقى الرئيس المؤقت الترشيحات في نفس الجلسة ويعلن عنها أو يطلب من أحد أعضاء المكتب المؤقت القيام بهذا الإعلان، وينادي على السيدات والسادة المستشارين كل باسمه، ثم يشرع في التصويت".

المادة 15: "ينتخب الرئيس عن طريق الاقتراع السري بالأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتكون منهم المجلس في الدورة الأولى وبالأغلبية النسبية في الدورة الثانية التي تجري بين المرشحين الأول والثاني اللذان حصلا على أكبر عدد من الأصوات في الدورة الأولى. وعند تعادل الأصوات يعتبر المرشح الأكبر سنا فائزا، فإن انتفى فارق السن يحتكم إلى القرعة لتعيين الفائز، وإذا كان المرشح وحيدا يتم انتخابه بالأغلبية المطلقة في الدورة الأولى والأغلبية النسبية في الدورة الثانية".

المادة 16: "يجري التصويت كتابة وداخل معزل".

المادة 17: "يعلن الرئيس المؤقت عن اسم المرشح الفائز برئاسة مجلس المستشارين ويدعوه لشغل مقعد الرئاسة".

وتجدر الإشارة إلى أن الأغلبية المطلقة بالنسبة لعدد أعضاء مجلس المستشارين هي 61 صوتا، أي نصف عدد أعضاء المجلس 1+.

وننبه السيدات والسادة أعضاء المجلس إلى ضرورة المكوث بالقاعة من أجل المشاركة في الدورة الثانية في حالة اللجوء إليها.

كما أحيط المجلس الموقر علما أن المكتب المؤقت أشرف على الإجراءات والترتيبات التمهيدية لإنجاح عملية التصويت.

وعليه، فقد تم وضع معزلين في القاعة وصندوق زجاجي بالإضافة إلى الأظرفة وأوراق التصويت، وستسلم لكل مستشار ورقة تصويت مختومة بخاتم مجلس المستشارين.

وتتم عملية التصويت من خلال كتابة اسم المرشح المختار في ورقة التصويت داخل المعزل ووضعه في الظرف.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأخت عائشة.

الإخوان، إذا سمحتو لي، أنا كنعلن على الترشيحات، إذا جا على خاطركم اللي بغا يترشح من السادة المستشارين أو المستشارات مرحبا، يتقدم بالترشيح ديالو.

- السي حكيم بن شماش؛

- السي شيخي.

إذا مازال شي حد مرحبا، ما بقي حد ندوزو لعملية التصويت، ما بقي حد. السي الأندلوسي تفضل.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي، عضو المكتب المؤقت:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين وآله وصحبه.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة،

بداية أعلن عن تلقي رئاسة المكتب المؤقت للترشيحات لرئاسة مجلس المستشارين من السيدين: السيد حكيم بن شماش، والسيد نبيل شيخي، وبهذا نغلق باب الترشيح، نستناو شوية؟

وقبل الشروع في عملية التصويت أطلب من المجلس الموقر انتداب ثلاثة من أعضائه من غير الهيئات التي ينتمي إليها المرشحون لرئاسة مجلس المستشارين من أجل متابعة عملية الاقتراع بمعنى الهيئات.

رشيد المنياري، يوسف محيي، ومبارك حمية.

هذا راه فقط غير لمراقبة العملية، فسهلو علينا ما دام كاين النقابات، الإخوان ديال المقاولات، إلى جات على خاطركم.

طيب، تفضلو الإخوان المعنيين.

كما أطلب من السيدين المترشحين انتداب ممثل عن كل واحد منهم لمراقبة التصويت وإحصاء الأصوات.

ممثل عن العدالة والتنمية والأصالة والمعاصرة، السيدين الحسين العبادي وعبد السلام بلقشور.

إذن قبل الإعلان عن افتتاح عملية التصويت، أطلب من السيد المستشار عزيز مهدب عضو المكتب المؤقت التأكد من خلو الصندوق الزجاجي من أي ورقة أو ظرف.

الإخوة ديال الصحافة، الله إجازيكم بخير، غير هاذ المساحة ديال التصويت، إلى كان ممكن، يعني طلعو شوية باش تخليو، الله يجازيكم بخير.

إذن كما أخبر قبل بدء العملية، أخبر المجلس الموقر بأن المكتب المؤقت اتفق بكافة أعضائه على أنه تعتبر، الإخوان الله يخليكم تابعوا معايا هاذ الإجراءات أو القرار المتخذ من طرف المكتب المؤقت، بأنه تعتبر صحيحة ورقة التصويت المتضمنة للاسم الشخصي والعائلي للمترشح أو الاسم الشخصي فقط أو الاسم العائلي فقط وعدم قبول ورقة التصويت المتضمنة لأي لقب أو عبارة من قبيل الأستاذ أو الدكتور أو الأخ أو الفاضل أو المحترم أو غيرها من الألقاب.

بمعنى الورقة التي ستقبل اللي فيها الإسم الكامل الشخصي والعائلي أو قلنا نأخذ بمبدأ المرونة حتى اللي كتب الإسم الشخصي أو العائلي فقط فالورقة تعتبر صحيحة، لكن الألقاب، الله يجازيكم بخير، ستعتبر أوراق لاغية، تفضل السي عبد الصمد، هذا قرار المكتب المؤقت.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

شكرا السيد الرئيس.

أود في البداية أن أتقدم بالشكر لكم ولأعضاء السيدات والسادة المستشارين، أعضاء المكتب المؤقت، على هاذ المجهود الذي بذلتموه من أجل إنجاح هذه المحطة التاريخية وحرصكم على إضفاء الشفافية والمصداقية على هذه المحطة.

السيد الرئيس، أود أن أنبهكم أنه اعتماد الأسماء فقط أو الأسماء العائلية أو الأسماء الشخصية دون اعتمادها كما تم تقديمها بشكل قانوني في الترشيح، نعتبر أنه فيه نوع من الاجتهاد الخارج عن النطاق القانوني، لذلك ألتمس منكم:

أولا، أن يتم اعتماد الاسم الكامل القانوني للشخص المرشح، هاذي رقم واحد.

ثانيا، أود أن يتم اعتماد آلة إتلاف الأوراق الصحيحة كآلية تضفي مزيد من المصداقية على هذه العملية الانتخابية والإبقاء فقط على الأوراق المتنازع عليها دون الأوراق الصحيحة، لأن الأوراق الصحيحة حين يتم الفرز ويتم تسجيل الأعداد المخصصة لكل مرشح يكون المكتب المؤقت قد انتهى من هذه الأوراق.

شكرا.

المستشار السيد نبيل الاندلوسي:

شكرا السي عبد الصمد.

تفضل السي عبد العزيز.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أعتقد على أنه الورقة الملغاة في العرف وحتى في القوانين هي الورقة التي قد تثير الشك في من سيؤول إليه ذلك الصوت، أما إذا كانت الورقة واضحة لمن سيؤول صوتها، إما للأول أو للثاني، سواء بكتابة الاسم الشخصي أو العائلي أو حتى بإضافة الألقاب، فليس هناك أي مانع وإلى كتبت في الورقة مثلا الدكتور فلان أو الأستاذ فلان، لأنه الصوت سيؤول إليه، فالأمور واضحة، لاش هاذ التعقيدات كلها؟

خليو الراحة للسادة المستشارين والسيدات المستشارات يصوتوا بالاسم اللي غيكتبوه غير يكون واضح لمن سيؤول.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الإخوان، إلى اسمحتولي، هاذ الشي.. نعم؟ تفضل أسيدي.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا السيد الرئيس.

احنا غير في إطار إضفاء الشفافية وأيضا احترام سرية الاقتراع، نثمن التوجه ديال المكتب القاضي بالتصويت على الأسماء الشخصية والعائلية، لكن نتحفظ على الاحتفاظ فقط إما بالاسم الشخصي أو بالاسم العائلي. ولكن إلى كان ولابد، فإننا لا يمكن إلا أن نثمن توجه المكتب القاضي بحذف الألقاب والصفات، لماذا؟ لأنه احتراما لسرية الاقتراع، لأن هذه الأوراق من بعد قد تكون وسيلة لإبراز من صوت على من، بواسطة هاذ اللقب، وإلا فما الغرض من إبراز اللقب أو الدكتور أو الأستاذ، نحن نعتبر بأنه الاسم ديال المرشح كافي لإبراز صحة التصويت.

ثانيا، أي خطأ في الاسم معنى ذلك أن المصوت هو لا يعرف المرشح، فلا يمكن أن نكلف من يقومون بالفرز مسؤولية تتجاوز مهامهم المحددة للكشف على من أراد أن يصوت هاذ المصوت، لا. ورقة التصويت ينبغي أن تكون واضحة وأن تكون فيها الاسم الكامل حبذا، إلى كان الاسم العائلي ما كاين مشكل، لكن أن يكون صحيحا، وأي خطأ فنحن نلتمس من لجنة الفرز أن تعتبره عبارة عن بطاقة ملغاة.

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إخواني، زملائي الأعزاء،

هاذ الشي اللي ذكرتو دابا كلو المكتب راه متفق عليه، راه متفق المكتب على هاذ الشي اللي قلتو. نعم أسيدي؟

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

واحد التنبيه ضروري، المرشح الأخ حكيم بن شماش معروف في وسائل الإعلام، كاين اللي كيكتب الاسم العائلي ديالو "بن شماس"، وكاين اللي تيكتب الاسم العائلي "بن شماش" هو الاسم الصحيح هو بن شماش، ولكن الكثير من أنه تيتكتب "بن شماس" ما يمكن لناش نعتبرو هاذي ملغاة، ما عندها حتى معنى، وبالتالي أؤكد على أن الأمر وإلى كانت ورقة التصويت فيها الاسم واضح، واضح على أنه ذلك الصوت يؤول لفلان، فينبغي اعتباره صوتا صحيحا، أو ورقة صحيحة، ما يمكنش، ما يمكنش.

السيد رئيس الجلسة:

السي نبيل تفضل، تفضل أسيدي.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

الإخوان والأخوات،
السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،

المكتب المؤقت له الصلاحية في تدبير الإجراءات التي تمر فيها الجلسة على أساس من السلاسة والأمور تتم إن شاء الله على أحسن ما يرام.

الاتفاق الذي كان الاسم العائلي والشخصي، أي الاسم الكامل، وقلنا من باب المرونة لأن كان هاذ النقاش بأنه يكون نوع من التشديد ربما والحرص القانوني أنه يكون الاسم الكامل فقط، لكن قلنا ربما باش تكون نوع من المرونة أنه حتى اللي صوتوا بالاسم الشخصي أو الاسم العائلي تقبل الورقة، فبالتالي هذا من الاختصاصات ديال المكتب المسير.

القضية الثانية المتعلقة بالألقاب كذلك ما أثاره بعض السادة المستشارين، كان النقاش حاضر فقلنا هاذ التوجيه نقوله للسادة والسيدات المستشارين والمستشارات رفعا لكل لبس، ودابا احنا تنقولو السادة المستشارين على علم بهذه المسألة، فبالتالي الله يجازيكم بخير حاولو التصويت يكون إما بالاسم الكامل أو تجاوزا وهذا هو المحبذ والمطلوب أو تجاوزا الاسم الشخصي أو العائلي سيكون كذلك صحيحا، وهذا، اسمح لي السي علي، هذا هو القرار، لا، ما نعطيش الكلمة الآن باش نباشرو العملية، فهاذ الإجراء ديال الكتابة ماشي.. الناس ديال الإدارة الكتابة غادي يتكتبو الأسماء ديال الأخوين المرشحين.

السي علي عاونونا الله يجازيكم بخير، عاونونا باش...

السيد رئيس الجلسة:

عاونونا اشوية، تفضل السي علي.

المستشار السيد علي العسري:

سرية الاقتراع مبدأ مقدس. القضاء الانتخابي أبطل الانتخابات لأن شخص واحد لم يحترم سرية الاقتراع، وبالتالي نحن نعتبر عدم كتابة الاسم القانوني للمرشح إضرار واضح بسرية الاقتراع، وبالتالي نتشبث بأن تعلن من المنصة عن الأسماء كيف تكتب بشكل واضح وقانوني، والسادة المستشارين يستمعون.

ثم نصوت على الأسماء القانونية، نتجاوز الاسم الشخصي أو العائلي، ولكن أن يكون الاسم دقيق من الناحية القانونية واللغوية والحرفية لنضمن سرية الاقتراع اللي مبدأ دستوري ومبدأ انتخابي.

شكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

إذن ننتقلو الآن بعد الاتفاق وإخبار السيدات والسادة بما اتفق عليه المكتب المؤقت، نعلن عن افتتاح عملية التصويت، وأطلب من السيدات والسادة المستشارين أن يتفضلو مشكورين للتصويت بصفة منتظمة بعد المناداة عليهم بأسمائهم واحدا تلو الآخر، والإخوة ديال الإدارة إلى كانت الإمكانية، الإخوة الإدارة، إلى كانت الإمكانية ديال كتابة

الأسماء في الشاشة، إذا كان ممكن.

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليكم.

الإخوان رجال الصحافة، رجال الصحافة تنلتمس منهم باش يطلعوا للفوق لعند المواطنين، كنطلب منكم الله يجازيكم بخير. نبداو.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

إذن الإخوان ديال الإدارة غادي يشوفوا الإمكانية ديال كتابة الإسمين إذن عندنا مرشحين، المرشح الأول السي حكيم بن شماش، والمرشح الثاني السي نبيل شيخي.

متفقين، توجيه في محله، المرشح الأول حكيم بن شماش..

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليكم الإخوان تعاونو مع الرئاسة والهدوء، وخليونا نعيطو باسم الله. تفضل السي.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

السيد الرئيس،

نحن نطالب بإشهار أسماء المرشحين على الشاشات الموجودة في قاعة المجلس، قبل بدء عملية التصويت.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السي العربي.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

الله يخليك راه جرت العادة ماشي أول مرة غادي نديرو الانتخابات وماشي أول مرة غادي نصوتو وماشي أول مرة غادي نكونو في هذه القاعة، جرت العادة في الانتخابات ديال رئيس مجلس المستشارين، المكتب المؤقت يهيئ التصور كما هيأتم مشكورين، وتيعرضو على القاعة، والتصويت دائما جرت العادة في هذه القاعة على أن المكتب تينادي على الأسماء ديال المستشارين، والسادة المستشارين تينوضو يصوتو بشكل عادي ومعقول، ماشي دبا عاد نزل الوحي ديال السبورة، دير2 دير3، كتب، يعني راه الأمور عادية ما كاينش شي حاجة جديدة، راه كلشي واضح.

ولهذا الله يخليكم لا داعي لتضييع الوقت ذاك الشي اللي تنديروه دائما بشكل معقول وانتوما ساهرين على التطبيق السليم ديال العملية من البداية للنهاية، تفضلو توكلو على الله بلا ما نبقاو ندوزو لواحد مجموعة الأمور اللي لا فائدة من الكلام عليها.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

كاينة الإمكانية، الإخوان.

غير دقيقة فقط نبداو العملية.

إذن على بركة الله نبداو، عندنا السي حكيم بن شماش، ونبيل شيخي.

كاين إشكال تقني...

تفضل السي حكيم.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش:

السيد الرئيس المحترم،

بعد توجيه كلمة الشكر والتقدير للإخوان أعضاء المكتب المؤقت، الله يجازيكم بخير عندي واحد الملتمس، راه احنا في مؤسسة دستورية والمغاربة كيتفرجوا فينا، وصحافتنا الوطنية كتفرج فينا ومن حقها، ومن المؤكد أن الأجانب متبعين، ونرفعو شي شوية المستوى.

دبا، بالله عليكم السيد الرئيس، إلى ناض شي واحد من الإخوان ولا من الأخوات وكتب مثلا في ورقة التصويت "شيخي" بلا الألف واللام، غادي نقول لو، لا لغيها، ولا إلى كتب "الشيخي" بالألف واللام نقولو لا لغيها حرام زعما حشومة.

ولا جا شي واحد وكتب "بن شماس" غادي ينوض السي شيخي–لا أعتقد–غادي يقول لك لغيها.

فالله يجازيكم بخير، رفعو شي شوية المستوى.

السيد رئيس الجلسة:

الإخوان ديال الصحافة الله يخليكم.

الله يخليكم، أرجال الصحافة، طلعو للفوق الله يرحم الوالدين، احترمونا ونحترمكم، طلعو للفوق.

المستشار السيد محمد الرزمة، عضو المكتب المؤقت:

السلام عليكم.

السادة المستشارين المحترمين،

اشوية ديال الإنصات باش نوضحو بعض الأمور.

طلبنا من السادة المترشحين يعطيونا الأسامي ديالهم، طلبنا من السيد نبيل شيخي، أعطنا الإسم ديالو "نبيل شيخي" بدون ألف ولام، نبيل شيخي، نعم. وطلبنا من حكيم بن شماش بال "شين" ماشي بال "سين".

وغنذكركم، اسمحولي الإخوان، إلى بقينا كنتكلمو بهاذ الطريقة راه ما غنوصلو حتى لشي حل.

السادة الإخوان كاين نقطة نظام غتطلبوها اللي بغا يتدخل، خليونا باش نبداو في سير العملية لأن تعطلنا فيه.

اسمحوا لنا الإخوان، اتفق المكتب كيف ما قال لكم السيد نبيل الأندلوسي، قال ليكم بأن المكتب المؤقت اتفق إما على الاسم إما الاسم العائلي، إما الاسم الشخصي أو الاسم العائلي، أو الاسمان معا.

غادي نبداو باحتساب..

السادة الإخوان،

غادي نبداو نحسبو الأوراق لعملية التصويت وغادي الملاحظين والمراقبين يحسبوا معنا الأوراق.

1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100، 101، 102، 103، 104، 105، 106، 107، 108، 109، 110، 111، 112، 113، 114، 115، 116، 117، 118، 119، 120.

غنعطي للأخ يحسب الأظرفة، احسبهم 120.

السادة الصحفيين طلب منكم الرئيس باش تطلعو للفوق الله يجازيكم بخير باش تسهلو علينا هاذ العملية، الله يجازيكم.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

آ رجال الصحافة، رجال الصحافة، الله يخليكم تطلعو للفوق.

آ السي الرزمة، الإخوان ديال الصحافة يطلعو للفوق. اعطيونا شوية ديال الهدوء الله يرحم والديكم.

<u>المستشار السيد عزيز مهدب:</u>

1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60.

1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60.

إذن 120، ظرف.

<u>المستشار السيد محمد الرزمة:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم.

غادي نبداو عملية التصويت.

السادة الإخوان،

قبل الفرز، السادة الإخوان، راه غادي تبداو عملية التصويت، السادة المستشارين المحترمين، حسبنا الأوراق مع السادة المراقبين، كاين الأخ ذكر بإتلاف الأوراق، هاهي كاينة موجودة ديال الأوراق الصحيحة.

ياالاه نبداو عملية التصويت السي نبيل.

تفضل الإسم الأول.

<u>المستشار السيد نبيل الأندلوسي:</u>

ياالاه على بركة الله، غنبداو إن شاء الله عملية التصويت، فبالتالي أطلب من السيدات والسادة المستشارين أن يتفضلوا وفق الترتيب والمناداة عليهم بأسمائهم واحدا واحدا.

السيد أبو بكر اعبيد، إبراهيم شكيلي، أحمد احميمد، أحمد الإدريسي.

<u>المستشار السيد محمد الرزمة:</u>

الإخوان، نادينا على أحمد احميمد ما التحقش بالمنصة، واش كاين حاضر؟ غيجي، صافي.

<u>المستشار السيد نبيل الأندلوسي:</u>

أحمد احميمد.

<u>المستشار السيد محمد الرزمة:</u>

في الطريق ماشي مشكل، غير ملي يجي بالشور عليه. لا، قل له بالشور عليه.

<u>المستشار السيد نبيل الأندلوسي:</u>

أحمد بابا اعمر حداد، تفضل، يجي يصوت، أحمد بولون، أحمد تويزي، السي أحمد شد.

<u>المستشار السيد محمد الرزمة:</u>

السي أحمد لخريف يمتنع عن التصويت.

السي إدريس الراضي، الحبيب بن الطالب، الحسن بلمقدم، الحسن سليغوة، الحسين العبادي، الحسين المخلص، الحو المربوح.

والسادة الصحافيين عاوننا طلعو للفوق، الله يجازيكم بخير.

السيد رئيس الجلسة:

عاونونا شي شوية أرجال الصحافة، عاونونا شوية، عاونونا شوية.

المستشار السيد محمد الرزمة:

الصبحي الجلالي، الطيب البقالي، العربي العرائشي، العربي المحرشي، العربي هرامي.

المبارك الصادي، يمتنع عن التصويت.

المختار صواب، المصطفى الخلفيوي.

غادي ننادي على أحد المستشارين كان غائب على القاعة، أحمد احميمد، يمتنع.

المهدي عتمون، النعم ميارة، أمال العمري، أمال ميصرة، جاية في الطريق.

امبارك حمية، امحمد احميدي، ثريا لحرش، جمال الدين العكرود، جمال بن ربيعة، غير حاضر جمال بن ربيعة؟ نحتفظو بالاسم ديالو السيد الرئيس.

حمة أهل بابا، حميد القميزة، حميد كوسكوس، خديجة الزومي تمتنع عن التصويت.

رجاء الكساب تمتنع عن التصويت.

رحال المكاوي، رشيد المنياري، سعيد السعدوني، سعيد زهير، سيدي الطيب الموساوي، سيدي صلوح الجماني، سيدي محمد ولد الرشيد، تمتنع صافي اجلس.

سيدي مختار الجماني، عادل البراكات، عبد الالاه الحلوطي، عبد الالاه المهاجري، عبد الإله حفظي، عبد الحكيم بن شماش، عبد الحق حيسان يمتنع عن التصويت.

عبد الحميد الصويري، عبد الحميد فاتحي، عبد الرحمان الدريسي، عبد الرحيم اطمعي، عبد الرحيم الكميلي، عبد السلام اللبار، عبد السلام بلقشور، عبد السلام سي كوري، عبد الصمد قيوح يمتنع.

عبد الصمد مريمي، عبد العزيز بنعزوز، عبد العزيز بوهدود، عبد العلي حامي الدين، عبد القادر سلامة، عبد الكريم الهمس، عبد الكريم لهوايشري، عبد الكريم مهدي، عبد اللطيف أبدوح، يمتنع. صافي.

عبد اللطيف اعمو، عبد الوهاب بلفقيه، عثمان عيلة، تمتنع.

عدي شجري، السي بلقشور تفضل، السي عبد السلام بلقشور تفضل. عز الدين زكري، تفضل، عزيز مكنيف، يمتنع.

علي العسري، عمر مورو، فاطمة الحبوسي، تمتنع.

فاطمة الزهراء اليحياوي.

السيد رئيس الجلسة:

الإخوان الله إجازيكم بخير، شوية ديال الهدوء، الله إجازيكم بخير، كنلتمس منكم شوية ديال الهدوء، خلي الناس تصوت على خاطرها.

المستشار السيد محمد الرزمة:

فاطمة أيت موسى، فاطمة عميري تمتنع عن التصويت، فاطمة عميري تمتنع عن التصويت.

فؤاد قديري يمتنع عن التصويت.

كريمة أفيلال، لحسن أدعي، مبارك السباعي، مبارك جميلي، محمد اباحنيني، محمد البكوري، محمد الحمامي، الدكتور محمد الشيخ بيد الله، محمد العزري، يمتنع عن التصويت.

محمد القندوسي، محمد حيتوم، محمد ريحان، محمد زروال، محمد سالم بنمسعود يمتنع. محمد سعيد كرام يمتنع.

محمد عدال، محمد علمي، محمد لشهب يمتنع.

محمد مكنيف، محمذ البشير العبدلاوي تفضل مرحبا، محمود عرشان، مولاي إبراهيم شريف، مولاي ادريس الحسني علوي، مولاي عبد الرحيم الكامل، مولود السقوقع.

جمال بن ربيعة مازال ما وصل؟

نائلة مية التازي، نبيل شيخي، نجاة كمير، وفاء القاضي، يحفظه بنمبارك، يوسف بنجلون، يوسف محيي، محمد عبو، عائشة ايتعلا، محمد الرزمة، نبيل الأندلوسي، عزيز مهدب.

دروك، الإخوان، غادي نذكر بواحد السمية في الرقم 33 واش حضرت إلى القاعة أو لا مازال؟ إلى مازال غنكتبو غائب، غناديو عليه للمرة الأخيرة، جمال بن ربيعة، غائب.

إذن عملية التصويت قد انتهت.

نطلب من الإخوان المراقبين يتفضلو باش نديرو الحصر.

دبا غادي نحسبو هاذ الأوراق هاذو.

جمال بن ربيعة غائب.

السادة الإخوان، سجلنا غياب واحد ديال السيد جمال بن ربيعة، وعندنا 28 شخص امتنعت عن التصويت، وكاين 91 من الأصوات المعبر عنها.

المجموع 120، دابا غادي نقومو بعملية الفرز.

كنستفو الأوراق ومن بعد غادي نقومو بعملية الاحتساب، والمكتب ها هما المراقبين راه كاينين مراقبين هنايا ماشي 120 مراقب.

السيد رئيس الجلسة:

إلى اسمحتو، الإخوان، السي الرزمة كنعلن عليه باش هو يعطي النتائج، إلى جا على خاطركم.

تفضل السي الرزمة.

المستشار السيد محمد الرزمة:

شكرا السيد الرئيس.

عدد الأصوات المعبر عنها= 91.

الملغاة= 1؛

الفارغة= 8.

حكيم بن شماش= 63؛

نبيل شيخي= 19.

السيد رئيس الجلسة:

الإخوان، أرجوكم اجلسوا فالبلايص ديالكم باش السيد الرئيس يلقي الكلمة عليكم، الله يجازيكم بخير.

السي الرزمة السيد الرزمة، قطعوهم.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين المنتخب:

بسم الله الرحمن الرحيم.

زميلاتي المستشارات المحترمات،

زملائي المستشارين المحترمين،

أيها الحضور الكريم،

يطيب لي في هذه اللحظة الديمقراطية بامتياز أن أعبر لكم عن شكري الجزيل وعن امتناني الكبير للثقة الغالية التي وضعتموها في شخصي المتواضع.

ولا أخفيكم سرا أن تجديد ثقتكم بي لتحمل مسؤولية رئاسة مجلس المستشارين بثقلها الوطني وبجسامة حمولتها السياسية والمؤسساتية تشكل عربون الثقة في الاستمرارية والبناء على التراكم وتطويقي بأمانة المضي قدما معكم جميعكم لاستكمال تنفيذ البرنامج والأوراش الإستراتيجية التي فتحناها جميعا، مستلهمين روح الدستور الذي يجعل من مجلسنا رافعة مؤسساتية حقيقية، ينتظر منها أن تضطلع بمسؤولياتها كاملة لمواكبة ودعم الأوراش والديناميات الإصلاحية المطروحة على جدول أعمال بلادنا.

وعلى ضوء هذا التباري الديمقراطي الذي بقدر ما يؤكد على حيوية هذه المؤسسة البرلمانية، فإنه يدعونا إلى الاعتزاز الجماعي بالروح الديمقراطية العالية التي جسدناها جميعا قبل وأثناء وبعد العملية الانتخابية الخاصة باختيار رئيس مجلسنا الموقر.

زميلاتي المستشارات المحترمات،

زملائي المستشارين المحترمين،

إن هذه الثقة بقدر ما تجعلني أستشعر أكثر من أي وقت مضى ثقل وجسامة المسؤولية الملقاة على عاتقي كرئيس لمؤسسة يبتغي لها صاحب الجلالة نصره الله أن تشكل فضاء للنقاش البناء وللخبرة والرزانة والموضوعية، بقدر ما تقوي قناعتي بالعمل الجماعي والتشاركي والتعبئة المستمرة بالخبرة والموضوعية وأن نشتغل داخلها وفق الأفق الذي حث عليه صاحب الجلالة يوم الجمعة الأخير، بمناسبة افتتاح هذه السنة التشريعية حينما خاطبنا جلالة الملك نحن معشر البرلمانيين قائلا:

"فأنتم داخل هذه المؤسسة الموقرة، تشكلون أسرة واحدة ومتكاملة، لا فرق بينكم، مثلما يعبر عن ذلك لباسكم المغربي الموحد، رغم اختلاف انتماءاتكم الحزبية والاجتماعية، فالمصلحة الوطنية واحدة، والتحديات واحدة، ويبقى الأهم هو نتيجة عملكم الجماعي".

لذا، فإنني، وبصفتي رئيسا منتخبا لمجلس المستشارين، أؤكد لكم زميلاتي زملائي الأعزاء بأنني سأظل كما كنت خلال ثلاث سنوات المنصرمة، رئيسا لكم جميعا على مسافة واحدة مع جميع المكونات، وأعيد التأكيد هنا من هذا المنبر على ما سبق وتعهدت به ضمن إعلان النوايا كمرشح بأن أعمل مع جميع أجهزة المجلس من مكتب وفرق ومجموعات ولجن بشكل تشاركي وبروح التوافق والتعاون وبشكل يدمج مختلف التعبيرات المتنوعة للمجلس.

زميلاتي المستشارات المحترمات،

زملائي المستشارين المحترمين،

لعل من مسؤوليتنا جميعا في هذه اللحظة في هذه اللحظة الحبلى بالتحديات، التحديات من كل نوع، سواء تلك المرتبطة بما ينتظر منا أن نقدمه كمساهمة لمجابهة ما يأتينا من مخاطر ومن تحديات من البيئة الجهوية والدولية شديدة التعقيد أو تلك المتعلقة بتحديات المساهمة الفاعلة في نطاق الأدوار الدستورية للمجلس، في أجرأة ما حدده جلالة الملك ببصيرته الإستراتيجية في خطبه ورسائله السامية، من أولويات وطنية ومنها على سبيل المثال لا الحصر السعي الحثيث للانخراط وتفعيل الفلسفة العميقة لصاحب الجلالة، عندما حدد لهذه السنة شعار "روح المسؤولية والعمل الجاد".

وثانيا العمل الجماعي والتشاركي من أجل الانكباب على الأولويات ذات الصلة على الخصوص بالبناء التشاركي لنموذج تنموي مغربي جديد، وتسريع مسار الجهوية المتقدمة، والمساهمة في إنتاج إستراتيجية وطنية مندمجة للشباب، وإيجاد حلول مبتكرة في مجال التشغيل، وعرض وطني جديد للتكوين المهني، وتجديد النسيج الوطني للوساطة

الاجتماعية والمدنية والسياسية وإعادة بناء منظومة الحوار الاجتماعي.

إن نجاحنا كمجلس المستشارين، فيما ينتظر منه كمؤسسة برلمانية، من مساهمة بناءة في رفع هذه التحديات الخارجية والداخلية على السواء يتوقف في قدر كبير منه، على الاستمرار بروح وطنية عالية في العمل الجماعي والتضامني الذي أنجزناه معا مكتبا وفرقا ومجموعات ولجانا وأغلبية ومعارضة في مجالات وآليات مهيكلة، كالعدالة الاجتماعية والمجالية، وتمكين الجماعات الترابية والفاعلين المهنيين والنقابيين والمدنيين، من صوت برلماني، والأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وإعادة بناء الإطار المرجعي للسياسات العمومية حول أهداف التنمية المستدامة، وتكيف تلك السياسات مع الاستحقاقات المتعلقة بمواجهة أثار التغيرات المناخية، وهي مجالات وثيقة الصلة، كما ترون، بالأولويات الكبرى للحظة الاجتماعية والاقتصادية الراهنة.

زميلاتي المستشارات،

زملائي المستشارين،

إنني إذ أتطلع وإياكم إلى مجلس مبتكر ومبدع والرفع من منسوب المسؤولية المقرونة بالعمل الجاد والمنتج، والاستثمار في إذكاء وعينا الجماعي للبناء التشاركي لمقومات التدبير الناجع والفعال للشأن البرلماني، فلا يسعني انطلاقا، ليس فقط من إيماننا العميق بالأدوار الكبيرة التي تضطلع بها الإدارة البرلمانية وتقديرا منا للكفاءات العالية التي يزخر بها هذا المجلس، كما أكدنا على ذلك دائما، بل وانطلاقا من التزاماتنا بمواصلة الأوراش المفتوحة، لا يسعنا إلا الاستمرار في عصرنة أو في مجهود عصرنة وتحديث إدارة مجلس المستشارين، والرفع من وثيرة تمتين المكتسبات الاجتماعية وتحسينها وإغنائها انسجاما مع تطلعات وانتظارات البنيات الإدارية للمجلس وموارده البشرية.

وفقنا الله وإياكم بما فيه خير الوطن والمواطنين.

وأجدد التعبير عن شكري العميق لكافة السيدات والسادة المستشارين أيا كانت المواقف التي عبروا عنها في ذلك المعزل.

وقبل أن أعلن عن رفع الجلسة، أطلب من جميع مكونات المجلس موافاتي باللوائح الرسمية المحينة حتى نباشر معا العمل من أجل استكمال هيكلة مجلسنا، إذ ليس هناك وقت لإضاعته.

أشكركم جزيل الشكر على الإصغاء.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 180

التاريخ: الإثنين 12 صفر 1440 (22 أكتوبر 2018).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، والسيد عبد الحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ثلاث وأربعون دقيقة، إبتداء من الساعة السادسة والدقيقة الثامنة والعشرين مساء.

جدول الأعمال: جلسة مشتركة للاستماع لعرض السيد وزير الاقتصاد والمالية، حول مشروع القانون المالي رقم 80.18 للسنة المالية 2019.

السيد الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه الأكرمين،

افتتحت الجلسة،

السيد رئيس الحكومة،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون،

طبقا لمقتضيات الفصل 68 من الدستور، والنظامين الداخليين لمجلسي البرلمان، نخصص هذه الجلسة للاستماع لعرض السيد وزير الاقتصاد والمالية، حول مشروع القانون المالي رقم 80.18 للسنة المالية 2019، الكلمة الآن للسيد وزير الاقتصاد والمالية، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

يشرفني أن أقف أمام مجلسيكم الموقرين لتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2019، الذي تم إعداده في ظل سياق خارجي وداخلي دقيق حافل بالتقلبات والتحولات والتحديات، فعلى المستوى الخارجي تتميز الظرفية الدولية بالعديد من التغيرات السياسية والتطورات الاقتصادية المتسارعة، لا سيما في ظل تنامي السياسات الحمائية..

السيد الرئيس:

معذرة السيد الوزير، السادة المصورون احترموا ما اتفقنا عليه، احترموا ما اتفقنا عليه، السادة المصورون لا أتكلم على البرلمانيين، السادة المصورون، معذرة السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

أقول فعلى المستوى الخارجي تتميز الظرفية الدولية بالعديد من التغيرات السياسية والتطورات الاقتصادية المتسارعة، لا سيما في ظل تنامي السياسات الحمائية وتفاقم حدة التوترات التجارية بين القوى العظمى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وكذا تزايد الصراعات الجيوسياسية، وما ترتب عنها من انعكاسات على تراجع آفاق النمو، آفاق النمو العالمي والتقلبات الكبيرة لأسعار الغاز والبترول.

كما يأتي إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2019 في سياق داخلي يتطلب منا تكثيف التعبئة من أجل تنزيل التوجيهات الملكية السامية، المتضمنة في خطاب العرش وذكرى ثورة الملك والشعب، وكذا الخطاب الأخير لجلالته، أمام مؤسستكم الموقرة بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية.

ولعل من أهم الأولويات التي ركز عليها جلالته، هي إيجاد الأجوبة والحلول الملائمة والسريعة لقضايا المواطنين الملحة والتجاوب مع انتظاراتهم المشروعة على مستوى التعليم والصحة والشغل، كما وقف جلالته، على معيقات نموذجنا التنموي ودعا إلى مراجعة جماعية لهذا النموذج، تعيد النظر في ترتيب أولوياته الاقتصادية والاجتماعية، بما يمكن من الحد من الفوارق وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية ومواكبة التطورات الوطنية والعالمية. وقد قرر في خطابه الأخير، أمام مؤسستكم المحترمة، تكليف لجنة خاصة مهمتها تجميع مختلف المساهمات بهذا الخصوص في غضون الثلاثة أشهر المقبلة.

ومن هذا المنطلق، فالحكومة معبأة من أجل مباشرة القضايا المستعجلة التي أكد عليها جلالته، على أنها لا تقبل الانتظار، وعلى رأسها إصلاح منظومة التربية والتكوين وحل إشكالية التشغيل وقضايا الشباب، وتحسين حكامة برامج الدعم والحماية الاجتماعية.

كما أن الحكومة حريصة كذلك على الانخراط إلى جانب مؤسستكم المحترمة وإلى جانب كل القوى الحية ببلادنا من أجل المساهمة الفاعلة في إعادة بلورة النموذج التنموي باعتباره ورشا مصيريا بالنسبة لمستقبل بلادنا.

ولابد من التأكيد بأن بلورة نموذج تنموي يجيب على التحديات المطروحة على مستوى تقليص الفوارق وتحسين الخدمات الاجتماعية وتوفير الشغل الكريم لشبابنا يقتضي أن نشخص وضعية نموذجنا الحالي بكل موضوعية وأن نعرف أين هي مكامن القوة؟ وأين هي مكامن

الضعف؟ فصحيح أن نموذجنا الحالي استنفذ مداه ويجب إعطاءه نفسا جديدا وتجاوز العراقيل التي تعيق تطوره، لكن في المقابل هذا لا ينفي أن بلادنا حققت مكتسبات هامة على مستوى تقوية بنياتنا التحتية والتقدم في استراتيجيتنا القطاعية وتغيير هيكلة اقتصادنا.

ومن أهم مكتسبات بلادنا هو هذا الإجماع والتعبئة الوطنية الجماعية حول الوحدة الترابية لبلادنا ومغربية الصحراء، والتي ينبغي مواصلتها بالتصدي بكل حزم لكل المتربصين اللذين يعادون المغرب في وحدته الترابية، وأولئك الذين يحاولون المس بمصالحه الاقتصادية وتبخيس النجاحات التي حققها بفضل القيادة النيرة والحكيمة لجلالة الملك، حفظه الله، ولا بد هنا من التنويه بالجهود والتضحيات التي تبذلها كل القوى الأمنية بمختلف تشكيلاتها وبتجندها الدائم تحت القيادة الرشيدة، لجلالة الملك، للدفاع عن الوحدة الترابية للوطن، وصيانة أمنه واستقراره.

السيدات والسادة،

من الأكيد أن الإكراهات المرتبطة أساسا بارتفاع أسعار النفط والبترول، أقول بارتفاع أسعار النفط والغاز والأوراش الاجتماعية المستعجلة، سيكون لها تأثير مباشر على التوازنات المالية، وما يقتضيه ذلك من ضرورة اتخاذ ما يلزم من تدابير على مستوى تعبئة الموارد والتحكم في النفقات وابتداع الآليات المالية الكفيلة بتخفيف عبء الميزانية العامة على مستوى الاستثمار.

فقد ارتفعت أسعار البترول والغاز بشكل كبير، حيث سجلت زيادة بما يناهز 40% مقارنة مع السنة الماضية، ونتيجة لذلك فمن المنتظر أن ترتفع نفقات المقاصة ب 5 ملايير درهم نهاية هذه السنة مقارنة مع التوقعات، وإذا أخذنا بعين الاعتبار تراجع موارد التعاون الخارجي، فإن عجز الخزينة لسنة 2018 سيرتفع ليبلغ 3.8% مقابل 3% من الناتج الداخلي الخام المبرمجة في القانون المالي.

وقد تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2019 في سياق نفس الإكراهات المرتبطة بارتفاع أسعار النفط والغاز، ومن هذا المنطلق تم اعتماد فرضية سعر 560 دولار للطن بالنسبة للغاز، لتحديد توقعات نفقات المقاصة لسنة 2019، التي من المنتظر أن تبلغ 18 مليار درهم، ما يعني 5 ملايير إضافية مقارنة مع اعتمادات سنة 2018، ويمكن اعتبار مشروع قانون المالية ذا توجه اجتماعي وتضامني، حيث تم تخصيص:

أولا، 7 ملايير درهم إضافية في إطار التزام الحكومة بالرفع من النفقات الموجهة للقطاعات الاجتماعية وخاصة التعليم والصحة تفعيلا لتوجيهات جلالة الملك، حفظه الله؛

ثانيا، زيادة 3.3 مليار درهم برسم التطور السنوي لكتلة الأجور؛

ثالثا، زيادة 5 ملايير درهم برسم استثمارات الميزانية العامة في إطار مواصلة المجهود الإيرادي للاستثمار العمومي؛

رابعا، 2 مليار و700 مليون درهم كأثر مالي إضافي لتفعيل مختلف الإصلاحات، وخاصة تنزيل الجهوية وإصلاح العدل وإصلاح التقاعد، وإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، وسينتج عن كل هذه الإكراهات تزايد لحاجيات تمويل الخزينة برسم سنة 2019 بما يفوق 27 مليار درهم وهو ما يتطلب توفير موارد إضافية من أجل التحكم في مستوى عجز الخزينة، وفي ظل هذه الوضعية فقد حرصنا على اتخاذ التدابير اللازمة من أجل الرفع من الموارد وذلك عبر النقط التالية:

أولا، تحسين مستوى تحصيل الضريبة على الشركات، موازاة مع إقرار تدابير جديدة ما سيمكن من ضخ موارد إضافية تقدر ب5 مليار و700 مليون درهم مقارنة مع التوقعات النهائية لهذه السنة، ويتعلق الأمر أساسا بإحداث مساهمة اجتماعية للتضامن تحدد في 2.5% من أرباح الشركات التي تفوق 40 مليون درهم، والتي ستمكن من تعبئة ما يناهز من ملياري درهم وذلك خلال السنتين المقبلتين 2019 و2020.

ثانيا، مراجعة استراتيجية مساهمات الدولة في بعض المؤسسات والمقاولات العمومية عبر تفعيل إصلاح هيكلي تدريجي لهذه المؤسسات لتحسين حكامتها ونموذجها التدبيري، وضمان ديمومة مساهمتها في تعزيز موارد الخزينة، واستعادة دورها الأساسي في دينامية الاستثمار العمومي، ويتعلق الأمر بالأساس بتفويت الممتلكات والشركات التابعة، والمساهمات الغير الضرورية موازاة مع ترشيد تكاليف الاستغلال، ونفقات التسيير، وإعادة النظر في النموذج الاقتصادي والمالي لهذه المؤسسات من أجل الرفع من الموارد الذاتية.

ومن المنتظر أن تمكن هذه التدابير التي سيتم تفعيلها في هذا الإطار من توفير موارد إضافية تقدر ب 8 ملايير درهم.

ثالثا، الرفع من الضريبة الداخلية على الاستهلاك خاصة تلك المتعلقة بالتبغ، والتي ستمكن من تعبئة موارد إضافية تقدر بمليار و200 مليون درهم.

وموازاة مع هذه التدابير على مستوى تعبئة الموارد، فقد عملنا على تمويل جزء من المشاريع الاستثمارية المبرمجة في إطار الميزانية العامة للدولة من خلال اعتماد آلية جديدة للتمويل مبنية على الشراكة بين الدولة ومجموعة من الفاعلين المؤسساتيين، وستمكن هذه الآلية من توفير تمويل لما مجموعه 12 مليار درهم من الاستثمارات برسم سنة 2019، في إطار تخفيف العبء عن الميزانية العامة للدولة والحفاظ على التوازنات العامة.

وكنتيجة لكل هذه التدابير على مستوى الموارد والنفقات سيتم حصر عجز الخزينة في حدود 3,7% دون احتساب موارد الخوصصة، و3,3% باحتسابها، كما سيتم العمل على تكثيف الجهود من أجل توطيد التوازنات المالية العمومية، سواء على مستوى تعبئة الموارد أو التدبير الناجع للإنفاق العمومي.

وتعتزم الحكومة في هذا الإطار، القيام بإصلاح للمنظومة الضريبية

بهدف ضمان تناسق مقتضياتها والرفع من مردوديتها، وجعلها أداة لبناء علاقات الثقة مع المواطن ومع القطاع الخاص لتحفيزيه على الانخراط في المجهود الاستثماري العام للدولة.

السيدات والسادة،

لقد أولت الحكومة عند إعدادها لمشروع قانون المالية لسنة 2019 عناية قصوى لتفعيل التوجيهات الملكية السامية، المتضمنة في الخطب الأخيرة.

ومن هذا المنطلق، فقد تم تحديد ثلاث أولويات أساسية لهذا المشروع:

1. دعم القطاعات الاجتماعية التعليم والصحة والشغل؛

2. تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية؛

3. إعطاء دينامية جديدة للاستثمار ودعم المقاولة وخاصة المقاولات المتوسطة الصغيرة والصغيرة جدا.

فعلى مستوى دعم القطاعات الاجتماعية، ستعطي الحكومة الأولوية لتنزيل إصلاح منظومة التربية والتكوين عبر التركيز بالأساس على تعزيز دور هذه المنظومة في تأهيل الشباب لولوج سوق الشغل، وذلك عبر إعطاء الأسبقية للتخصصات التي توفر الشغل، واعتماد نظام ناجع للتوجه المبكر، هذا فضلا عن تعزيز إدماج تعليم اللغات في كل مستويات التعليم، وخاصة في تدريس المواد التقنية والعلمية.

كما سيتم تقوية العرض المدرسي من خلال توسيع شبكة المؤسسات التعليمية بإطلاق عملية بناء 137 مؤسسة جديدة وتعزيز الموارد البشرية، عبر إحداث 15.000 منصب مالي جديد، وذلك بهدف تقليص الاكتظاظ والأقسام المتعددة المستويات. هذا فضلا عن الشروع في تعميم التعليم الأولي من خلال تسجيل 100.000 تلميذ إضافي.

كما ستعمل الحكومة على إعادة النظر بشكل شامل في تخصصات التكوين المهني لجعلها تستجيب لحاجيات المقاولة والقطاع العام، وتواكب التحولات التي تعرفها الصناعات والمهن، بما يتيح للخريجين فرصا أكبر للاندماج المهني، هذا، موازاة مع إطلاق جيل جديد من المراكز لتكوين وتأهيل الشباب بمساهمة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفقا للتوجيهات الملكية السامية.

وقد خصص مشروع قانون المالية لسنة 2019، ما مجموعه 68 مليار درهم لقطاع التعليم، بما فيها 2 مليار و100 مليون درهم برسم "برنامج تيسير"، و4 ملايير درهم كاعتمادات التزام. وستكون سنة 2019 منطلقا للشروع في تفعيل مخطط الصحة 2025، الذي يهدف إلى تمكين المواطنين من خدمات صحية جيدة، وتحسين ظروف استقبالهم في المستشفيات من خلال تعزيز البنية التحتية الاستشفائية وتوفير الأدوية.

وقد خصص مشروع قانون المالية ما مجموعه 28 مليار درهم لقطاع الصحة، بما فيها حوالي 7 ملايير درهم كالتزامات برسم بناء وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية، لكل من الرباط، وطنجة، وأكادير، ومراكش ووجدة. بالإضافة إلى إحداث 4000 منصب مالي.

وعلى مستوى التشغيل، ستعمل الحكومة على تفعيل المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل، موازاة مع القيام بمراجعة شاملة لآليات وبرامج الدعم العمومي لتشغيل الشباب، وتحفيزه على خلق المقاولات الصغرى والمتوسطة في مجالات تخصصاتهم. وكذا دعم مبادرة التشغيل الذاتي وإنشاء المقاولات الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، يقترح في إطار مشروع قانون المالية إلغاء ديون المقاولين الشباب تجاه الدولة، وكذا إلغاء الديون المستحقة للدولة والجماعات الترابية، قبل فاتح يناير لسنة 2000 والتي تقل عن أو تبقى منها 50.000 درهم إلى غاية 31 ديسمبر 2018.

ومن جهة أخرى، يقترح مشروع قانون المالية إحداث 25.458 منصب مالي، منها 200 منصب مالي تخصص بالأساس للأشخاص في وضعية إعاقة، هذا بالإضافة إلى 15.000 منصب متعاقد لفائدة قطاع التعليم.

أيتها السيدات، أيها السادة،

تتعلق الأولوية الثانية لمشروع قانون المالية لسنة 2019، بتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية. وفي هذا الإطار، تعتزم الحكومة إيلاء أهمية خاصة لتفعيل التوجيهات الملكية السامية، بإطلاق عملية هيكلة شاملة وعميقة للبرامج والسياسات الوطنية في مجال الدعم والحماية الاجتماعية. مع الحرص على الإخراج السريع للسجل الاجتماعي الموحد، بهدف ضبط المعطيات بخصوص الفئات الاجتماعية المستحقة للدعم وتحسين استهدافها، عبر اعتماد معايير دقيقة وموضوعية وباستعمال مكثف للتكنولوجيات الحديثة.

وموازاة مع ذلك، ستخصص الحكومة ما يفوق 8 ملايير درهم لمواصلة دعم هذه البرامج. وهكذا سيستفيد "برنامج تيسير" من مليارين و100 مليون درهم، أي بزيادة مليار و500 مليون درهم، وذلك بهدف توسيع عدد التلاميذ المستفيدين من هذا البرنامج إلى أزيد من مليوني تلميذ.

موازاة مع الرفع من القيمة اليومية المخصصة للمطاعم المدرسية والداخليات لفائدة أكثر من 1.400.000 تلميذ بغلاف مالي إضافي يقدر بحوالي 600 مليون درهم. مع تخصيص 250 مليون درهم للمبادرة الملكية "مليون محفظة" و600 مليون درهم لدعم الأرامل، و150 مليون درهم للأشخاص في وضعية إعاقة، ومليار و800 مليون درهم برسم منح للطلبة.

كما سيتم تخصيص مليار و600 مليون درهم لبرنامج المساعدة

الطبية "راميد" الذي تكتسي معالجة الإختلالات التي تشوب تنفيذه أولوية خاصة لضمان الولوج العادل والمنصف إلى الخدمات الصحية بالنسبة للمواطنين ذوي الدخل الضعيف.

وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، بتبسيط المساطر لتشجيع مختلف أشكال التبرع والتطوع والأعمال الخيرية، يقترح مشروع قانون المالية تدبيرا يتعلق بتمكين المقاولات من خصم الهبات الممنوحة لفائدة بعض الجمعيات من الحصيلة الخاضعة للضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل، ويتعلق الأمر بالجمعيات التي أبرمت اتفاقيات شراكة مع الدولة، بهدف إنجاز مشاريع ذات مصلحة عامة.

كما ستولي الحكومة اهتماما خاصا لدعم برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من خلال تخصيص مليار و800 مليون درهم سنويا، وذلك لتدارك الخصاص المسجل على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا، ومواكبة الأشخاص في وضعية هشة، وتحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم تسريع وتفعيل البرنامج الملكي للحد من الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي، حيث تتعلق المشاريع التي تدخل ضمن هذا البرنامج، بعمليات فك العزلة عن العالم القروي، وتحسين الربط بالشبكة الطرقية، وتزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب، وتعميم الكهربة وتحسين عرض الخدمات العلاجية والتعليم.

وسيخصص مشروع قانون المالية لهذا البرنامج غلافا ماليا يقدر 3,4 مليار درهم كاعتمادات للأداء و4 ملايير درهم كاعتمادات للالتزام في إطار صندوق التنمية القروية.

كما أن تقليص الفوارق، وتحقيق شروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية المتوازنة، يرتبط ارتباطا وثيقا بضرورة التفعيل السريع للجهوية، وما يعنيه ذلك من تحويل للموارد والاختصاصات وتسريع للاتمركز، وإطلاق لمخططات التنمية الجهوية في إطار تعاقدي وتشاركي بين القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والمجالس الترابية.

وفي هذا الإطار، ستواصل الحكومة المجهود المالي الموجه لدعم الجهات في ممارسة اختصاصاتها، من أجل الرفع من حصتها من الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات من 4 إلى 5%، تضاف إلى ذلك اعتمادات مالية من الميزانية العامة للدولة. أي أن الجهات ستستفيد من تحويلات مالية من ميزانية الدولة بما مجموعه 8 ملايير و400 مليون درهم.

وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية في إطار مواكبة تنزيل ورش الجهوية، فقد أعدت الحكومة الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، الذي سيؤطر لسياسة الدولة على المستويين الجهوي والإقليمي بما يضمن التوطين الترابي للسياسات العمومية، وفق مقاربة مندمجة ومتكاملة.

كما تحرص الحكومة على إعطاء الأولوية لتفعيل التزامات القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، في إطار اتفاقيات برامج التنمية الحضرية المندمجة، الموقعة مع مختلف المدن والأقاليم، موازاة مع تقديم المواكبة اللازمة لتسريع إنجاز المخططات التنموية الجهوية والإقليمية والجماعية، وعلى رأسها النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، الذي يعتبر نموذجا للارتقاء والتطور لباقي الجهات، ومثالا متميزا لتفعيل الالتقائية والعمل لمتكامل بين المصالح المركزية والجهات من أجل نمو جهوي متوازن.

السيدات والسادة،

لقد أكد جلالة الملك، حفظه الله، في خطاب العرش، بأن أسمى أشكال الحماية الاجتماعية هو الذي يأتينا عن طريق خلق فرص الشغل المنتج، والضامن للكرامة، وأنه لا يمكن توفير فرص الشغل إلا بإحداث نقلة نوعية في مجالات الاستثمار ودعم القطاع الإنتاجي الوطني. وأضاف جلالته، بأن المقاولة المنتجة تحتاج اليوم إلى مزيد من ثقة الدولة والمجتمع، لكي يستعيد الاستثمار مستواه المطلوب.

ومن هنا، يولي هذا المشروع أهمية خاصة لإنعاش الاستثمار الخاص ودعم المقاولة، وخاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة، ومن أجل تشجيعها على تشغيل الشباب.

وهكذا ستواصل الحكومة المجهود الإرادي لدعم الاستثمار العمومي باعتباره رافعة للاستثمار الخاص، من خلال تخصيص ما مجموعه 195 مليار درهم لمواصلة الاستراتيجيات القطاعية والأوراش الكبرى للبنية التحتية.

ووفق هذا المنظور، سيتم إعطاء الأولوية لمواصلة "مخطط التسريع الصناعي"، وتثمين المنجزات التي حققها على مستوى إحداث فرص الشغل واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز تموقع مقاولاتنا الوطنية على مستوى سلاسل الإنتاج العالمية، وتوسيع مجال المنظومات الصناعية، والرفع من وثيرة الاندماج عبر خلق شبكة من المقاولات الوطنية المناولة.

كما ستحرص الحكومة على تعزيز المكاسب المحققة في الميدان الفلاحي، في إطار "مخطط المغرب الأخضر"، والعمل على خلق المزيد من فرص الشغل والدخل، وخاصة لفائدة الشباب القروي. وذلك بتسهيل ولوج المستثمرين للعقار الفلاحي عبر تعبئة الأراضي الفلاحية المملوكة للجماعات السلالية، وفق مقاربة تجمع بين الإنجاز الفعلي للمشاريع الاستثمارية والحد من التجزئة المفرطة للاستغلالات الفلاحية، وتوفير المواكبة التقنية والمالية المطلوبة.

كما ستولي الحكومة أهمية خاصة لتثمين المنتوجات الفلاحية وتطوير آليات تسويقها داخليا وخارجيا وخاصة بالنسبة لصغار الفلاحين.

وموازاة مع ذلك، تعتزم الحكومة اتخاذ مجموعة من التدابير

لتحفيز الاستثمار الخاص عبر مواصلة تفعيل الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية الرامية لتحسين مناخ الأعمال والإسراع بإخراج الميثاق الجديد للاستثمار، من خلال إقرار نظام تعاقدي من جديد شامل ومتجانس وأكثر تحفيزا، يعزز جاذبية المغرب في مواجهة المنافسة الدولية، والحكومة حريصة كذلك على تسريع تفعيل إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، وتمكينها من الصلاحيات اللازمة للقيام بدورها في تحفيز الاستثمار على المستوى الجهوي، وخلق فرص الشغل.

ووفق نفس المنظور تولي الحكومة أهمية خاصة لدعم المقاولة وبالأساس المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا، من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير التي تهدف إلى إعادة الثقة للمقاولة وتحفيزها على الاستثمار، وخلق فرص الشغل، ويتعلق الأمر أساسا:

1- بالتصفية الكلية لدين الضريبة على القيمة المضافة المتراكمة خلال السنوات الماضية بالنسبة لمقاولات القطاع الخاص، وكذا المقاولات العمومية الذي بلغ 40 مليار درهم؛

2- تقليص آجال أداء للدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية لما بذمتها من مستحقات تجاه المقاولات من خلال وضع الآليات المناسبة للتتبع الدقيق لآجال الأداء واتخاذ ما يلزم من تدابير لتقليصها؛

3- تحسين شروط ولوج المقاولات المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا، للتمويل عبر تبسيط وتوسيع آليات الضمان وعبر الرفع من سقف التمويل لجمعيات السلفات الصغرى؛

4- مراجعة الأسعار الحالية للضريبة على الشركات بهدف ملاءمتها مع خصوصيات المقاولات الصغرى والمتوسطة، خاصة عبر تقليص سعر الضريبة على هذه الشركات من 20 إلى 17.5%.

وما من شك بأن هذه التدابير لا تكفي لوحدها لتطوير النسيج المقاولاتي الوطني التنافسي، بل لابد من أن يواكبها استثمار جيد لسياسة الانفتاح وتنويع المنافذ والأسواق والتي اختارتها بلادنا تحت القيادة الرشيدة، لجلالة الملك، حفظه الله.

وفي هذا الصدد، تولي الحكومة أهمية خاصة لتنفيذ الرؤية الاستراتيجية لجلالة الملك، في هذا المجال، والتي تهدف إلى تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وتوطيد موقعه كفاعل إقليمي وتنويع شركائه وخاصة بإفريقيا، وهنا لا يفوتني التنويه بمقاولاتنا الوطنية في شتى القطاعات والتي تساهم بشكل إيجابي في تنزيل رؤية جلالة الملك، حفظه الله، في تنمية القارة الإفريقية وفق رؤية تنموية تضامنية.

السيدات والسادة،

تلكم كانت أولويات مشروع قانون المالية لسنة 2019 الموجهة بالأساس لبرامج تقليص الخصاص الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، وتوفير فرص الشغل للشباب من خلال تحفيز الاستثمار ودعم المقاولة.

وتتوخى الحكومة من خلال هذا المشروع تحقيق نمو اقتصادي في حدود 3.2% مع مواصلة التحكم في التضخم في أقل من 2% وضمان استقرار التوازنات المالية من خلال حصر العجز في 3.3%.

وهذه كلها مؤشرات تؤكد أن ركائز الاقتصاد الوطني متينة، ويجب توطيدها خاصة من خلال إعادة الثقة للمواطن، عبر توفير خدمات اجتماعية تحفظ كرامته وتمكينه من شغل لائق ودخل محترم وقار، يقوي إرادته وقدرته على المساهمة في تنمية بلادنا.

ومن هنا لابد من تعزيز التواصل مع المواطن وتقوية ثقته في مؤسسات بلاده وفي إرادتها الصادقة وقدرتها على الاستجابة لحاجياته، ويجب إعادة الثقة كذلك للمقاولة والمستثمرين وكل الفاعلين الاقتصاديين، فالتحفيزات الجبائية وتوفير العقار وتحسين مناخ الأعمال تبقى غير كافية إذا لم نعد الثقة لكل الفاعلين الاقتصاديين الوطنيين والأجانب، في الإمكانيات التي يتيحها المغرب على مستوى استقراره السياسي والاجتماعي ومتانة مرتكزات اقتصاده، والآفاق الواعدة التي يفتحها النقاش المشترك لكل القوى الحية حول النموذج التنموي المستقبلي لبلادنا، بقيادة ملكية رشيدة.

وقد حرصنا من خلال مشروع قانون المالية لهذه السنة على إعطاء إشارة قوية في هذا الاتجاه، من خلال استغلال كل الهوامش على المستوى المالي وتوجيهها بالأساس لدعم القطاعات الاجتماعية وتقليص الفوارق في إطار تفعيل التوجيهات الملكية السامية، مع اتخاذ مجموعة من التدابير الهامة لتحفيز الاستثمار ودعم المقاولة.

وإذا كان تحقيق هذه الأهداف مرتبطا بقدرة الحكومة على التفعيل السريع، أقول بقدرة الحكومة على التفعيل السريع لمختلف التدابير المتضمنة في هذا المشروع، فهو مرتبط كذلك بمدى تفاعل وتجاوب الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وعلى رأسهم القطاع الخاص، واستحضارهم للروح الوطنية الصادقة وقيم التضامن التي لطالما تشبع بها المغاربة عبر التاريخ، من أجل رفع الرهانات والتحديات التي تواجه بلادنا، والمرتبطة بالأساس بتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق وتوفير الشغل للشباب.

وهذه كلها رهانات مستعجلة لا تقبل الإنتظارية والحسابات الضيقة، بل تتطلب استنهاض الهمم ونكران الذات والغيرة الصادقة على مصالح الوطن والمواطنين. شكرا على حسن إصغاءكم وسأبقى رهن إشارتكم طوال مسار مناقشات ومداولات هذا المشروع. والسلام عليكم ورحمة.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا للسيد وزير الاقتصاد والمالية، شكرا للجميع.

رفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 181

التاريخ: الثلاثاء 13 صفر 1440 (23 أكتوبر 2018).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، والسيد عبد الحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وخمس عشرة دقيقة، إبتداء من الساعة السادسة والدقيقة الخامسة عشر مساء.

جدول الأعمال: تقديم السيد ادريس جطو الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، لعرض أمام مجلسي البرلمان حول أعمال المجلس برسم سنتي 2016-2017.

السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه الأكرمين؛

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات،

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني الناطق الرسمي للحكومة،

السيدات والسادة البرلمانيون،

طبقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور والنظامين الداخليين لمجلسي البرلمان يعقد مجلس النواب ومجلس المستشارين جلسة عمومية مشتركة تخصص لتقديم عرض من طرف الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المجلس برسم سنتي 2016 و2017.

الكلمة للسيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، فليتفضل مشكورا.

السيد ادريس جطو، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين وأله وصحبه،

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

يسعدني أن أحضر أمام مجلسكم الموقر لتقديم عرض عن أعمال المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات عملا بمقتضيات الفصل 148 من الدستور.

ويأتي هذا العرض الذي أتشرف بتقديمه تفعيلا لمبدأ التكامل بين المؤسسات الدستورية الذي كرسه دستور المملكة، بحيث تقدم المؤسسة العليا للرقابة نظرة حول تدبير المالية العمومية من طرف الجهاز التنفيذي، بما يتيح للمؤسسة التشريعية القيام بدورها الدستوري المتمثل في المساءلة والتقييم وممارسة الرقابة إزاء العمل الحكومي. ومما لا شك فيه أن هذا التكامل من شأنه أن يسهم في إغناء مسار الديمقراطية ببلادنا من خلال التحري والمناقشة حول تنزيل السياسات العمومية وتقييمها ورصد الاختلالات التي قد تشوبها.

وفي هذا الإطار أصدر المجلس الأعلى للحسابات في يوليوز الماضي تقريره السنوي عن سنتي2016 و2017، وقد تشرفت برفعه إلى جلالة الملك نصره الله، كما قمت بتوجيهه إلى السادة: رئيس الحكومة، رئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس المستشارين.

ودون سرد مختلف الأنشطة، فإن التقرير السنوي الذي قام المجلس بنشره قد تم وضعه على موقعه الإلكتروني، علما أن الصيغة الورقية للتقرير والتي تم توزيعها على البرلمان متوفرة بأعداد إضافية تحت الطلب.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

في إطار المهمة الدستورية التي أوكلها المشرع للمجلس الأعلى للحسابات بمقتضى المادة 148 من الدستور والمتعلقة بمساعدة البرلمان، وتنفيذا لمقتضيات المادة 66 من القانون التنظيمي لقانون المالية، أنجز المجلس وأودع لدى البرلمان بتاريخ 25 يوليوز الماضي التقرير حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2016 والتصريح العام بمطابقة الحسابات الفردية للمحاسبين العموميين للحساب العام للمملكة المتعلق بنفس السنة.

ويسجل المجلس بهذا الشأن التحسن الملموس في آجال موافاته بمشروع قانون التصفية من طرف وزارة الاقتصاد والمالية في تطابق تام مع الآجال التي يفرضها القانون التنظيمي للمالية، ونأمل أن يتيح هذا التقرير وكذا الوثائق المرفقة به نقاشا عميقا ومثمرا مع الحكومة حول الإشكاليات التي تعرفها المالية العمومية واستخلاص الحلول الممكنة لتجاوزها داخل آجال معقولة.

حضرات السيدات والسادة،

إعمالا للفصل 147 من الدستور الذي ينص على أن المجلس الأعلى للحسابات يتولى ممارسة المراقبة العليا على تنفيذ قوانين المالية، اسمحوا لي أن أتوقف عند بعض الجوانب الأساسية لتطور المالية العمومية لسنة 2017.

فحسب المعطيات الصادرة عن وزارة الاقتصاد والمالية، أسفر تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2017 عن عجز قدره 37,8 مليار درهم، أي ما يعادل 3,5% من الناتج الداخلي الخام، مواصلا تحسنه التدريجي بعد المستوى القياسي المقلق الذي كان عليه في سنة 2012 أي 7,2%،

وتتجلى أهم مصادر عجز الخزينة في العناصر التالية:

فيما يخص المداخيل: بلغت المداخيل العادية دون احتساب التحويلات الجبائية لفائدة الجماعات الترابية ما يناهز 229,89 مليار درهم، وقد سجلت تحسنا بما يناهز 11،4 مليار درهم إثر ارتفاع المداخيل الجبائية أساسا، خاصة الضريبة على الشركات، الضريبة على القيمة المضافة، الضريبة الداخلية على الاستهلاك.

وعلى صعيد آخر، ارتفعت موارد المساعدات الخارجية، الممنوحة أساسا من دول مجلس التعاون الخليجي لتصل إلى 9,5 مليار درهم، أما فيما يخص موارد الاحتكار المتأتية من المؤسسات العمومية ومساهمات الدولة فلم تتجاوز 8 مليار درهم

وفيما يتعلق بالنفقات العادية، والتي بلغت 205 مليار درهم، دون احتساب الإمدادات لفائدة الجماعات الترابية، فقد سجلت ارتفاع حجمها الإجمالي بالمقارنة مع سنة 2016 بما يناهز 2,6 مليار درهم نتيجة زيادة نفقات المعدات والخدمات وتكاليف المقاصة.

وبخصوص نفقات الموظفين، فإنها تبدو شبه مستقرة في حدود 104 مليار درهم، لكنها لا تأخذ بعين الاعتبار النفقات المخصصة مثلا لتغطية أجور المدرسين الذين تم توظيفهم بموجب عقود مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والتي ناهزت 3,6 مليار درهم، كما أنها لا تشمل مساهمات الدولة كمشغل في أنظمة التقاعد والتغطية الصحية وبعض المعاشات التي يتم إدراجها في فصل التحملات المشتركة، وكذا حصة الأجور في إمدادات الميزانية العامة لفائدة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك لا تشمل كذلك التعويضات والمنح التي يستفيد منها موظفو بعض القطاعات الوزارية والتي يتم إدراجها كنفقات في بعض الحسابات الخصوصية للخزينة، وباحتساب هذه المعطيات، فإن إجمالي النفقات الفعلية للموظفين يرتفع إلى 136 مليار درهم ليمثل بذلك 12,7% من الناتج الداخلي الخام عوض 9,7%.

ويسجل المجلس أن المداخيل والنفقات العادية لا تأخذ بعين الاعتبار التحويلات لفائدة الجماعات الترابية، علما أن جزءا من الموارد الجبائية للدولة برسم الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات والضريبة على الدخل ناهز إجمالا 27,15 مليار تم تحويله لفائدة الجماعات والجهات، يضاف إلى ذلك الاقتطاعات الجبائية لفائدة بعض الحسابات الخصوصية للخزينة، ومنها على سبيل المثال "الصندوق الخاص بالطرق" 4 مليار درهم «صندوق دعم أسعار بعض المواد الغذائية".

وقصد توفير معطيات دقيقة وشاملة بهذا الشأن، يوصي المجلس بتقديم إجمالي المبالغ المستوفاة لكل ضريبة على حدة إعمالا لمبدأ التحصيل بالكامل دون مقاصة بين المداخيل والنفقات كما تنص عليه المادة 8 من القانون التنظيمي لقانون المالية.

وعلى مستوى الاستثمار، بلغ حجم الاستثمارات العمومية ما يناهز 188,3 مليار درهم، ساهمت فيه النفقات المنجزة من طرف الدولة بما قدره 66,8 مليار درهم، والمؤسسات والمقاولات العمومية بحوالي 106 مليار درهم، والجماعات الترابية بما يناهز 15,5 مليار درهم.

وفي هذا الصدد، يسجل المجلس الأعلى للحسابات المجهود الذي بذل من طرف الدولة، بجميع مكوناتها منذ سنة 2000، في إطار نموذج تنموي ارتكز أساسا على الاستثمار العمومي ومكن بالتالي، من الرفع بشكل ملموس من مستوى البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية للبلاد.

وبالمقابل، فإن المجلس يدعو الحكومة إلى وضع تصور جديد للاستثمار العمومي ينبني أساسا على معايير النجاعة والمردودية والحكامة الجيدة، ويساهم في تنمية متوازنة ومنصفة توفر فرص الشغل وتنمي الدخل، وذلك في انسجام مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله الرامية إلى وضع نموذج تنموي جديد قادر على الحد من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات المجالية وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

وفي سياق متصل، أكد جلالته في خطابه السامي بمناسبة الذكرى التاسعة عشرة لعيد العرش على حجم الخصاص السائد في المجال الاجتماعي ولاحظ بالمقابل تعدد برامج الرعاية الاجتماعية والإمكانيات المالية المرصودة لها والمتشتتة بين مختلف الهيئات العمومية دون أن تستجيب بفعالية لحاجيات المواطنين.

وفي هذا الصدد، يلاحظ المجلس أن الدولة تبذل مجهودات كبيرة قصد تعبئة التمويلات اللازمة لتغطية النفقات ذات الطابع الاجتماعي، سواء من خلال ميزانيات العديد من القطاعات الوزارية أو عن طريق الحسابات الخصوصية للخزينة التابعة لها أو عبر تنزيل برامج اجتماعية مختلفة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- دعم المواد الأساسية عبر منظومة المقاصة؛
- البرامج المدرجة ضمن صندوق التماسك الاجتماعي ومن أهمها نظام المساعدة الطبية (RAMED)؛
- برامج الدعم الاجتماعي من أجل التمدرس؛
- المساعدات الممنوحة من موارد صندوق التكافل العائلي؛
- عمليات صندوق التضامن السكنى والاندماج الحضري؛
- صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية؛
- صندوق التنمية الفلاحية؛
- نفقات الإنعاش الوطني؛ بالإضافة إلى برامج التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية.

وتماشيا مع التوجيهات الملكية السامية في هذا الشأن، فقد حان الوقت للقطيعة مع وضعية التشتت التي تعرفها الموارد العمومية المرصودة للمجال الاجتماعي وتوزيعها بين مختلف المخططات والبرامج والأجهزة وإغفال آثارها على الأوضاع الاجتماعية للساكنة. وبالتالي، فإن الظروف الحالية تفرض، أكثر من أي وقت مضى، تعبئة شاملة لهذه الموارد وتجميعها وتدبيرها من خلال مقاربة تتوخى الاستهداف الأمثل للساكنة والمناطق المعنية وتضع في مقدمة أولوياتها برامج الدعم الاجتماعي التي أبانت التجارب السابقة وطنيا ودوليا عن نجاعتها. ويتعلق الأمر بالتدابير الهادفة إلى دعم التمدرس والمساعدة الطبية والرعاية الاجتماعية، ودعم القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية المستحقة، وبصفة عامة محاربة مظاهر الفقر والهشاشة.

وفي هذا الصدد، يكتسي تفعيل المبادرة الملكية السامية الواردة في خطاب العرش الأخير أهمية بالغة قصد إحداث "السجل الاجتماعي الموحد" على أساس مساطر مبسطة ومعايير موضوعية ودقيقة للاستفادة، ترتكز على مبادئ الاستحقاق وتكافؤ الفرص وتقييم الأثر المباشر على تحسين ظروف عيش المواطنين.

حضرات السيدات والسادة،

على صعيد آخر، واصل دين الخزينة وثيرته التصاعدية، إذ بلغ مع نهاية 2017 ما يناهز 692,3 مليار درهم بنسبة 65,1% من الناتج الداخلي الخام، مسجلا مديونية إضافية تناهز 35 مليار درهم.

كما أن مديونية المؤسسات والمقاولات العمومية، بشقيها المضمون وغير المضمون من طرف الدولة، واصلت ارتفاعها، إذ بلغت مع نهاية 2017 ما يناهز 277,7 مليار درهم بنسبة 26,1% من الناتج الداخلي الخام، وبزيادة قدرها 16,5 مليار درهم.

وبناء على هذه المعطيات، فقد ارتفع الحجم الإجمالي لمديونية القطاع العام من 918،2 مليار إلى 970 مليار درهم مع متم سنة 2017 أي بزيادة قدرها 51,8 مليار درهم في ظرف سنة واحدة، بينما انتقلت حصته من الناتج الداخلي الخام إلى 91,2%، هذا وقد بلغت خدمة دين الخزينة 127,8 مليار درهم، أي ما يعادل 11,9% من الناتج الداخلي الخام، مواصلة مع ذلك انخفاضها التدريجي، إذ عرفت مستواها القياسي سنة 2013 بما يناهز 150 مليار درهم وبنسبة 16,7% من الناتج الداخلي الخام.

ويعزى هذا التحسن أساسا إلى معالجة وتمديد آجال الديون، وتراجع نسب الفائدة. وإذا كانت كلفة الدين العمومي قد عرفت بعض التحسن خلال الأربع سنوات الأخيرة، فإن حجم المديونية، على العكس، واصل منحاه التصاعدي خلال الفترة ما بين 2010 و2017، حيث راكمت المديونية العمومية بما فيها مديونية الخزينة ومديونية المؤسسات والمقاولات العمومية، تحملات إضافية بلغت تقريبا 436 مليار درهم، بمعدل ارتفاع يناهز 55 مليار درهم سنويا، وذلك على الرغم من الظرفية الملائمة والتي تميزت بتنامي موارد المساعدات الخارجية وبتراجع أسعار بعض المواد الأساسية في الأسواق العالمية وانخفاض نفقات المقاصة، حيث تراجعت نسبتها مقارنة بالنفقات العادية من 25,4% سنة 2012 إلى 5,5% مع نهاية سنة 2017.

ويؤشر تفاقم مديونية الخزينة إلى أن الهدف الذي رسمته الحكومة لتقليص نسبة المديونية إلى 60% من الناتج الداخلي الخام في أفق سنة 2021، سيكون من الصعب بلوغه.

ولذا، فإن المجلس يدعو الحكومة الى اتخاذ تدابير جريئة لتقليص عجز الميزانية بتوسيع الوعاء الضريبي والتحكم في النفقات والعمل على تسريع وتيرة النمو.

وعلاقة بحجم المديونية ينبغي التأكيد على أن ديون الخزينة، لا تأخذ بعين الاعتبار المبالغ المستحقة على الدولة لفائدة المقاولات برسم دين الضريبة على القيمة المضافة، والتي ما فتئت مستوياتها تتفاقم، حيث وصلت مع نهاية سنة 2017 إلى ما مجموعه 32,2 مليار درهم، ينضاف إليها مبلغ 4 مليار درهم، من أصل 5 مليار درهم، لازالت بذمة الخزينة، إثر اتفاقيات أبرمت سنة 2015 بإشراك القطاع البنكي مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والمكتب الوطني للسكك الحديدية، الخطوط الملكية المغربية.

وارتباطا دائما بالإرجاعات الضريبية ولكن هذه المرة لفائدة القطاع الخاص، يسجل المجلس المجهود المبذول من طرف الدولة من أجل معالجة 14 مليار درهم كديون متعلقة بالضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات من خلال اتفاقية تم ابرامها في هذا الشأن مع التجمع المهني لأبناك المغرب.

وبناء على هذه المعطيات، فإن المجلس يلاحظ أن الديون الضريبية التي راكمتها الدولة إزاء كل من القطاعين العام والخاص، بلغت حجما إجماليا وصل إلى 50 مليار درهم مع نهاية سنة 2017، أي ما يناهز 4,7% من الناتج الداخلي الخام.

وتماشيا مع التوجيهات الملكية السامية، نسجل التزام الحكومة بوضع تدابير عملية للشروع في تسديد متأخرات الديون المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة لفائدة مقاولات القطاع الخاص والعام، من خلال شراكة مع القطاع البنكي، على أن يتم توزيع تكاليف هذه العملية على ميزانية الدولة للعشر سنوات المقبلة.

كما نسجل التزام الحكومة بدعم عدد من المؤسسات والمقاولات العمومية قصد تمكينها من الوفاء بالتزاماتها، وأداء ما تراكم بذمتها من ديون ومتأخرات، خاصة تلك التي تعاني صعوبات مالية.

وعلى صعيد الحسابات الخارجية، نسجل تحسن عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات إذ بعد المستوى القياسي الذي بلغه سنة 2012 بنسبة 10% من الناتج الداخلي الخام تراجع إلى 3,6% مع نهاية

2017، ويرجع هذا التحسن بالأساس إلى نمو الصادرات ومداخيل الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، وكذا إلى شبه استقرار لمداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حدود 34،5 مليار درهم سنة 2017، هذا وقد انخفض احتياطي العملة الصعبة في نهاية سنة 2017 إلى240,9 مليار درهم، أي ما يعادل ستة أشهر من الواردات.

وقصد تحسين وضعية الحسابات الخارجية لبلدنا، وبالنظر للإمكانيات المالية المهمة التي ترصد منذ سنوات لتمويل الاستراتيجيات القطاعية كمخطط المغرب الأخضر، المخطط الأزرق، مخطط التسريع الصناعي وغيرها، فإن المجلس إذ يسجل النتائج الإيجابية في العديد من القطاعات، يدعو إلى المزيد من التعبئة قصد الاستفادة من الفرص التي يتيحها انفتاح المغرب على الأسواق العالمية، وذلك بالأساس عبر تنويع وتجويد العرض التصديري والرفع من نسب الاندماج الصناعي والزيادة في القيمة المضافة المحلية لصادراتنا، مع إيلاء البعد الجهوي أهمية قصوى لبلوغ هذه الأهداف.

واعتبارا لكون المقاولات الصغرى والمتوسطة تشكل أزيد من 95% من نسيج المقاولات لبلدنا، وبالنظر إلى الصعوبات التي تعيشها والتي تنعكس سلبا على استثماراتها وتطور أنشطتها، فإن المجلس يدعو إلى تعزيز التدابير التحفيزية الموجهة لهذا الصنف من المقاولات، وذلك عبر إعادة النظر في الترسانة القانونية والمؤسساتية التي تؤطر الاستثمار في بلادنا، خاصة التسريع باعتماد الميثاق الجديد للاستثمار.

كما تشكل الإصلاحات المتعلقة بالجهوية المتقدمة والمراكز الجهوية للاستثمار، وما يواكبها في مجال اللاتمركز، أوراشا واعدة يتعين توظيفها من أجل دعم أكبر لهذه المقاولات وجعلها قاطرة للتنمية الجهوية.

وعلى غرار عروضي السابقة أمامكم كل سنة، حضرات السيدات والسادة، أود أن أعود مجددا إلى وضعية الصندوق المغربي للتقاعد، نظرا للمخاطر الكبيرة التي تمثلها مؤشرات العجز في هذا الشأن على توازن المالية العامة.

وفي هذا الصدد، فإن مؤشرات ديمومة نظام المعاشات المدنية برسم سنة 2017 استمرت في التدهور، حيث تقلص عدد الناشطين إلى 2,12 بالنسبة لكل متقاعد واحد، في حين ارتفعت أعداد المتقاعدين إلى 358 ألف متقاعد، وقد بلغ مجموع المساهمات المستوفاة (les cotisations) خلال سنة 2017 ما يناهز 18،6مليار درهم، في حين وصل حجم المعاشات المؤداة إلى 24,2 مليار درهم، ما ترتب عنه عجز تقني بلغ 5,6 مليار درهم.

وتخلص كل التوقعات الاكتوارية إلى أن ارتفاع التزامات النظام تجاه المتقاعدين بمن فيهم المستفيدين لاحقا، سيبقى أكبر من ارتفاع موارده وذلك راجع إلى بالأساس، راجع إلى عدة أسباب نذكر منها على الخصوص: وتيرة الترقية في الوظيفة العمومية وما يترتب عنها من ارتفاع لشريحة الموظفين الذين يرتبون كأطر، حيث انتقلت حصة الأطر في فئة المتقاعدين الجدد من 79,5% سنة 2016 إلى 88,6% سنة 2017 هذا رقم قياسي. وهو ما يساهم بشكل كبير في الرفع المضطرد من مستوى المعاشات.

فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط المعاش بالنسبة لمجموع المتعاقدين في النظام عند متم سنة 2017 ما قدره 7162 درهم، في حين بلغ هذا المتوسط بالنسبة للمحالين على التقاعد برسم سنة 2017 لوحدها 10.126 درهم، أي بفارق تفوق نسبته 41%.

إن الإصلاح المعتمد لنظام المعاشات المدنية للصندوق المغربي للتقاعد، وكما سبق أن أشرت إلى ذلك في عدة مناسبات، يظل غير كاف ولا يمكن أن يشكل سوى مرحلة أولية في إطار إصلاح شمولي، يتم التأسيس له عبر الحوار والتوافق بين مختلف الفرقاء من حكومة وفاعلين اقتصاديين واجتماعيين، ويضع ضمن أولوياته إحداث قطب موحد للقطاع العمومي، بهدف بناء نظام للتقاعد يستجيب لشروط التوازن والاستدامة ولقواعد الحكامة الجيدة.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

تتضمن المهام الرقابية التي أنجزها المجلس مؤخرا مهمات شملت بعض المؤسسات العمومية الكبرى ذات الأبعاد الاستراتيجية، ونذكر من بينها صندوق الإيداع والتدبير.

فقد أحدث هذا الصندوق سنة 1959 كمؤسسة عمومية يناط بها تعبئة موارد الادخار وحمايتها وتدبيرها والتي تتطلب بحكم طبيعتها ومصدرها عناية ومتابعة خاصتين، إذ يعتبر صندوق الإيداع والتدبير في هذه المجال الوديع القانوني لمدخرات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وصندوق التوفير الوطني، والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، ويقوم الصندوق بتوظيف هذه المدخرات في إطار مشاريع استثمارية على المدى الطويل تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وقد أسفرت مهمة الرقابة المنجزة من قبل المجلس الأعلى للحسابات عن تسجيل عدد من الملاحظات وإصدار مجموعة من التوصيات يمكن إجمالها فيما يلي:

أولا- فيما يخص الحكامة، ترتكز منظومة الحكامة أساسا على لجنة المراقبة التي تقتصر مسؤوليتها على دور استشاري، حيث لا يتوفر الصندوق على مجلس إدارة يحظى بسلطات واسعة في وضع توجهات استراتيجية ودراسة القرارات الأساسية، وكذا في مجال المراقبة.

ثانيا- فيما يخص قيادة الشركات والمساهمات التابعة للمجموعة، رصد المجلس العديد من الاختلالات كعدم التمييز بين اختصاصات الصندوق التي لها طابع المصلحة العامة وتلك التي تندرج ضمن الأنشطة التنافسية، وغياب خطة للتمويل تمتد على مدى سنوات تمكن من تحديد الموارد والمصادر الملائمة وكيفية توفيرها.

ثالثا -فيما يخص إحداث الشركات الفرعية، لاحظ المجلس المنحى التصاعدي الذي عرفته خلال السنوات الماضية، حيث انتقل عدد الفروع من 80 سنة 2007 إلى 146 فرعا سنة 2013، قبل أن يستقر حاليا في حدود 142 فرعا.

ومن الانعكاسات السلبية لهذا التوسع، عدم تركيز الصندوق على مهامه وأنشطته الرئيسية، وبالمقابل تموقعه في قطاعات تنافسية، أساسا عن طريق شركات فرعية تواجه أغلبها صعوبات في تحقيق عائد إيجابي لاستثماراتها وخلق قيمة مضافة للمجموعة، نذكر منها على الخصوص تلك العاملة في القطاع السياحي والسكن الاجتماعي.

السيد رئيس الجلسة:

من الأحسن حتى يكمل السيد الرئيس الأول باش ما يكون أي ازعاج.

السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات:

اسمحوا لي تدخلت، ما كانش خاصني أتدخل، استسمحكم.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الرئيس الأول، تفضلوا.

السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات:

ومن الانعكاسات السلبية لهذا التوسع -كما قلت- عدم تركيز الصندوق على مهامه وأنشطته وبالمقابل تموقعه في قطاعات تنافسية، أساسا عن طريق شركات فرعية تواجه أغلبها صعوبات في تحقيق عائد إيجابي لاستثماراتها وخلق قيمة مضافة للمجموعة، نذكر منها على الخصوص تلك العاملة في القطاع السياحي والسكن الاجتماعي والتنمية المجالية والمحلية وقطاع الخدمات، وكذا الأنشطة المتصلة بسلسلة إنتاج الخشب.

ففيما يخص الأنشطة السياحية، سجل المجلس قيام الصندوق باستغلال عدد من الوحدات الفندقية، علما أن استغلال وتدبير الفنادق من المهن التي لا تدخل في صميم اختصاصه، وبالتالي تعيق التنظيم الأمثل لتدخلاته في هذا القطاع، وقد يكون من الأجدى أن يقتصر الصندوق على دوره كمستثمر في الرفع من مستوى وجودة العرض في قطاع يكتسي أهمية قصوى بالنسبة للاقتصاد الوطني

وبخصوص قطاع السكن سجل المجلس تعثر العديد من المشاريع وصعوبة تسويقها نظرا لضعف تنافسيتها، بالمقارنة مع العروض المتاحة، مما أرغم الصندوق على وضع احتياطي قدره 1،9 مليار درهم لتغطية المخاطر المحتملة برسم سنة 2017 لوحدها.

لذا، يرى المجلس ضرورة القيام بالدراسات اللازمة لكل الحلول الممكنة بما في ذلك إعادة النظر في تدخل المجموعة في قطاع السكن الاجتماعي، والتخلي تدريجيا عن مجال السكن بشكل عام.

وفي نفس السياق، لاحظ المجلس أن بعض مشاريع التنمية المجالية التي يتم إشراك الصندوق في إنجازها، تعرف العديد من الصعوبات نتيجة عدم انخراط بعض الفاعلين العموميين في ضمان شروط نجاحها.

فعلى سبيل الإشارة، تم التخطيط للمشروع الحضري الضخم لتهيئة المدينة الجديدة لزناتة الذي أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده انطلاقته سنة 2006 كمشروع متميز، بمواصفات دولية يعتمد على مقاربة مبتكرة في مجال التعمير، تستلهم أفضل التجارب الوطنية والدولية للتنمية المستدامة. وقد تم الشروع في إنجازه على أساس أن يقتصر دور صندوق الإيداع والتدبير على صفة صاحب المشروع المنتدب (maître d'ouvrage délégué) في انتظار تحديد الجهة العمومية التي سيوكل إليها دور صاحبة المشروع، وهو ما لم يتم إلى حد الآن، خلافا لما تضمنته اتفاقية الشراكة المتعلقة بالمشروع.

ويرى المجلس أن إنجاز هذا المشروع التنموي الواعد، داخل الآجال والتكاليف المحددة له، يستدعي تدخل الجهات العمومية قصد تحديد أدوار الأطراف المعنية ومراجعة خطة التمويل لكي لا تشكل عبئا على الأموال الذاتية والنتائج المالية للمجموعة على المديين المتوسط والطويل.

وفي نفس السياق، يوصي المجلس بإعادة النظر في تموقع الصندوق في بعض المهن، كقطاع الخدمات ومجال الأنظمة والبرمجيات المعلوماتية، كما يدعو إلى إعادة هيكلة الشركات الفرعية العاملة في العديد من القطاعات ودراسة التخلي عن الوحدات التي تؤثر سلبا وبصفة دائمة على النتائج المالية للمجموعة، وخاصة تلك التي تعمل في المجالات التنافسية.

وبالموازاة، يتعين التركيز على المهام التي تدخل في صلب المهن التي تندرج ضمن اختصاصات الصندوق وتجلب المزيد من القيمة المضافة لتدخلاته، ويعتزم المجلس إصدار التقرير المتعلق بصندوق الإيداع والتدبير في الأسابيع القليلة القادمة، علما أن الصندوق من خلال المسطرة التواجهية تعامل بشكل إيجابي مع أهم الخلاصات ووضع خطة للعمل في هذا الشأن تمتد للفترة ما بين 2017 و2022.

وكما أشرت إلى ذلك حضرات السيدات والسادة ضمن عرضي السنة الماضية أمامكم، فقد تم إنجاز مهمة رقابية إنصبت حول تدبير النشاط المعدني من طرف المجمع الشريف للفوسفاط.

ولقد تناولت مهمة المراقبة التي قام بها المجلس الأعلى للحسابات أساسا الأنشطة المرتبطة باستخراج الفوسفاط ومعالجته عن طريق الغسل والتعويم، وكذا نقله عبر القطار أو الأنبوب من مواقع الاستخراج إلى الوحدات الكيماوية لتثمينه أو لأجل التصدير.

وقد تم التركيز في هذه المهمة على تقييم مدى نجاعة الطرق

والوسائل والمعدات المستعملة في سلسلة الإنتاج ومدى احترامها للبيئة. وقد خلصت هذه المهمة، التي تم تبليغ التقرير المتعلق بها للشركة قصد اتخاذ التدابير اللازمة بخصوص توصيات المجلس، إلى أهم الاستنتاجات التالية:

فبخصوص التخطيط المتوسط والبعيد المدى للأنشطة يلاحظ المجلس نقصا في تأطير وتوثيق مسلسل اقتناء الوعاء العقاري اللازم لتطور الأنشطة المنجمية مما يستدعي وضع أنظمة ملائمة ومعتمدة لتتبع برامج توسعة المناجم وبرمجة فتح مناجم جديدة.

كما سجل المجلس أن برمجة الإنتاج على المدى القصير، لا تخضع لإطار مرجعي موحد وموثق، ولا تعتمد على وسائل وطرق ومعايير موحدة مما يؤثر على جودة المعطيات التقنية والإحصائية المستعملة ويحد من ملاءمتها للأهداف المسطرة لها، ويكون سببا في فوارق مهمة بين التوقعات والإنجازات.

أما بخصوص معالجة الفوسفاط، التي تهم أساسا غسل الفوسفاط الخام وتعويمه لأجل الرفع من جودته واستغلال الطبقات الفوسفاطية ذات الجودة الضعيفة، قد سجل المجلس أن عدم التحكم اللازم في المخزونات من الفوسفاط يجعل المغاسل تشتغل في كثير من الأحيان بوتيرة عالية (flux tendu) مع ما ينجم عن ذلك من اضطرابات في برامج الإنتاج.

وبخصوص استعمال وصيانة معدات استخراج الفوسفاط، والتي تعد من الركائز الاستراتيجية لضمان جودة نشاط الاستخراج، سجل المجلس عدم تجانس حظيرة المعدات وتأثيره السلبي على أشغال الصيانة، ونقص في اللجوء إلى الصيانة الاستباقية، مما يؤثر سلبا على نجاعة أنشطة الاستخراج والمعالجة، كما لاحظ عدم توفر أغلبية الوحدات على الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة لتكون أشغال الصيانة في المستوى المطلوب.

أما بخصوص الآثار البيئية للنشاط المنجمي، فعلى الرغم من التطور الإيجابي الحاصل خلال السنوات الأخيرة في معالجة الأراضي التي يتم استغلالها ضمن "برنامج التميز البيئي" الذي أطلقه المجمع منذ سنة 2013، لاحظ المجلس وجود مساحات كبيرة لم تتم إعادة تأهيلها، كما سجل أيضا استمرار مشكل تدبير الأوحال الناتجة عن غسل وتعويم الفوسفاط، والتوسع المستمر للأحواض المستعملة لتخزينها، مع ما ينتج عن ذلك من الأضرار البيئية.

وسيقوم المجلس الأعلى للحسابات قريبا بنشر التقرير المتعلق بهذه المهمة مع مراعاة طبيعة المعلومات المتضمنة فيه، وذلك على غرار الممارسات السائدة على الصعيد الدولي والمعتمدة لدى الهيئات العليا للرقابة، علما أن الشركة تشتغل في مجال تنافسي يفرض تحصين المعلومات حول قدراتها الإنتاجية، وكذلك حول مناهج وطرق الصنع المستعملة في سلسلة الإنتاج. ويعتزم المجلس لاحقا مواصلة أشغاله الرقابية على مستوى المجمع الشريف للفوسفاط، حيث سيبرمج مهمات أخرى ستنكب على الجانب الصناعي، وكذا مجالات التوزيع والتصدير والشراكات ذات الطبيعة التجارية.

حضرات السيدات والسادة،

يولي المجلس الأعلى للحسابات خلال برمجة أشغاله أهمية خاصة لقطاع التعليم، وفي هذا الإطار، أنجز المجلس على مستوى التعليم الجامعي مهمتين تقييميتين لكل من التكوين الأساسي والتكوين المستمر المقدم من طرف الجامعات، في حين عرف التعليم الأساسي والثانوي مراقبة أربع أكاديميات جهوية للتربية والتكوين، بشراكة مع المجالس الجهوية للحسابات.

وقد خلص المجلس من خلال مختلف هذه المهام الرقابية، إلى أن هناك اختلالات بنيوية في حكامة وتنزيل مضامين الإصلاحات المتتالية وافتقادها للاستمرارية ولمراكمة الممارسات والتدابير الجيدة في هذا المجال.

كما أنجز المجلس مهمة تقييم البرنامج الاستعجالي للفترة الممتدة من 2009 إلى 2012، وهي مهمة عاقتها عدة إكراهات ترجع إلى غياب المعلومات الدقيقة والمضبوطة حول هذا البرنامج.

وأود في هذا المقام أن أقف عند أهم الخلاصات التي توصل إليها المجلس فيما يخص تقييم البرنامج الاستعجالي. وكما تعلمون وبعد خطاب صاحب الجلالة أمام البرلمان سنة 2007، والتقييم الذي أجراه المجلس الأعلى للتربية والتكوين سنة 2008 عن مدى تنزيل أهداف الميثاق الوطني للتربية والتكوين، والذي خلص إلى وجود تأخر في تحقيق الأهداف المحددة، تم إطلاق البرنامج الاستعجالي عن الفترة الممتدة من 2009 إلى 2012.

وقد تميزت مرحلة الإعداد بعدم ضبط الحاجيات وغياب رؤية مؤطرة لتنزيل الإصلاح، حيث اعتمدت الوزارة، في البداية، على خدمات مكتب للدراسات، وحددت مدة إنجاز الدراسة في 210 يوما أي سبعة أشهر، والكلفة المالية في 18 مليون درهم.

وقد قدم مكتب الدراسات تقريرا يتضمن أربعة مجالات لتسريع وتيرة الإصلاح مع تقديم كلفة كل مجال والإجراءات الواجب اتخاذها لتنزيله، وقد تم حصر مبلغ الموارد الواجب تعبئتها في 33،96 مليار درهم، تقريبا 34 مليار درهم، غير أنه، وبعد التقديم الرسمي للبرنامج أمام جلالة الملك بتاريخ 11 شتنبر 2008، ومباشرة عند الشروع في تنفيذه، عمدت الوزارة إلى إعادة النظر في مكوناته ووضعت هيكلة جديدة للبرنامج، وذلك بالرفع من أهدافه الكمية ومن الغلاف المالي الواجب تخصيصه إلى ما يفوق 45,3 مليار درهم.

وقد استغرقت عملية المراجعة هذه سنة ونصف من الأربع سنوات المحددة أصلا لإنجاز البرنامج، وقد عرفت مرحلة البرمجة وتنزيل

المشاريع، عدة اختلالات نذكر من بينها:

- الاستعجال في برمجة المشاريع وضيق الجدول الزمني المحدد لإنجازها؛

- تضمين البرنامج لعدد مهم من الدراسات، يشترط إنجازها قبل انطلاق المشاريع، وعددها 57 دراسة؛

- عدم اللجوء في كافة مراحل الإعداد والإنجاز والمتابعة إلى التعاقد بين الدولة والأكاديميات من أجل تنزيل البرنامج الاستعجالي على المستوى الجهوي، الشيء الذي انعكس سلبا على تحديد المسؤوليات وتوزيع الأدوار؛

- التخلي عن عدة مشاريع بعد الشروع في تنفيذها، ويتعلق الأمر على الخصوص، بتوقيف مشروع بيداغوجية الإدماج بعد تجريبها وتكوين جميع الأطر التربوية قصد تعميمها على السلكين الابتدائي والإعدادي. وقد كلفت هذه العملية ما يفوق 71 مليون درهم؛

- فسخ مجموعة من الصفقات المتعلقة بإنجاز الدراسات بعد الشروع في تنفيذها بعدما تبين عدم ملاءمتها لحاجيات المنظومة، وذلك بعد تحمل تكاليف مالية تناهز تقريبا 22 مليون درهم؛

- عدم تناسب القدرات التدبيرية لكل من الوزارة الوصية والأكاديميات مع حجم الأنشطة المبرمجة، وذلك بالنظر إلى الآجال القصيرة للإنجاز؛

- التأخر في وضع نظام مندمج للتتبع والتقييم وصعوبة تتبع عدد كبير من المؤشرات وصل تعدادها إلى ما يقارب 513 مؤشرا؛

- وأخيرا، عدم التزام جميع الشركاء من إدارات ومؤسسات عمومية بتعهداتهم من أجل تمويل البرنامج الاستعجالي.

وفيما يخص كلفة وتمويل البرنامج الاستعجالي، ونظرا لعدم توفر الوزارة على معطيات مالية مضبوطة، وعدم تنزيل الميزانية المخصصة للبرنامج الاستعجالي على حدة بمعزل عن النفقات العادية للوزارة ضمن بنود ميزانيتها، فإن التكلفة الحقيقية للبرنامج الاستعجالي تبقى تقديرية.

وقد تبين للمجلس، انطلاقا من اعتمادات الأداء التي رصدت لوزارة التربية الوطنية من سنة 2009 إلى سنة 2012، أن حجم الموارد المعبأة من طرف الدولة خلال هذه الفترة بلغ 43,12 مليار درهم دون احتساب نفقات الموظفين، وقد تم الالتزام (les engagements) من خلال هذه الاعتمادات بمبلغ 35,05 مليار درهم وصرف منها مبلغ 25,16 مليار درهم، موزعة إلى 19,76مليار درهم على صعيد الأكاديميات و5,40 مليار درهم على صعيد الوزارة.

وفيما يخص تقييم المنجزات، فقد أعدت وزارة التربية الوطنية ثلاثة تقارير حول هذا البرنامج، تبين للمجلس من خلال افتحاصها العديد من النقائص التي تحد من صدقية المعطيات التي تضمنتها ومن تقييم شامل للمنجزات، وبالتالي، فإن المجلس يسجل عدم توفر كل من الوزارة أو الأكاديميات على حصيلة شاملة ودقيقة في شقيها المالي والكمي لجميع مشاريع وتدابير البرنامج الاستعجالي، ويبقى السؤال المطروح ماهي التطورات التي حققها نظام التعليم بعد انقضاء مرحلة البرنامج الاستعجالي وصرف ميزانية الدولة لأزيد من 25 مليار درهم دون احتساب نفقات الموظفين ؟

فبالرجوع إلى نتائج البحث التمهيدي الذي أنجزه المجلس عن ظروف إعداد وسير الدخول المدرسي للسنة الماضية، يلاحظ أن هناك تطور ملموس في المؤشرات الكمية، كعدد المؤسسات التعليمية وعدد التلاميذ المتمدرسين، لكن من جانب آخر، تبقى وضعية التعليم على مستوى الجودة جد مقلقة، وهو ما تؤكده مجموعة من المؤشرات التي تبين أن تنفيذ البرنامج الاستعجالي لم يحقق ما كان منتظرا منه، ومن بين هذه المؤشرات:

-عدم تعميم التعليم الأوليّ؛

- عدم تغطية كافة الجماعات القروية بالتعليم الإعدادي؛

- تفاقم نسبة الاكتظاظ؛

- المستوى المرتفع للهدر المدرسي؛

- استغلال مؤسسات تعليمية في وضعية متردية؛

-عدم ضبط حاجيات النظام التعليمي من الموارد البشرية؛

ويتضح ذلك من خلال تحديد البرنامج الاستعجالي للحاجيات في 20441 منصبا، في حين وصلت أعداد التوظيفات الفعلية والعادية 24272 منصبا، تضاف إلى ذلك التوظيفات بالتعاقد، حيث بلغ عدد المتعاقدين خلال الفترة 2016-2018 حوالي 55000 تم تعيينهم بالأقسام التعليمية دون استفادتهم من التكوين اللازم، مما يؤثر بصفة مباشرة على جودة العملية التربوية، كما سجل المجلس محدودية فعالية الدعم الاجتماعي لتشجيع التمدرس بالنسبة للتلاميذ المنحدرين من أسر معوزة وعدم إرساء نظام مندمج للاستهداف ونقص في الموارد المالية.

وأود بهذه المناسبة، أن أشير الى الحزمة الجديدة من التدابير التي وضعت بمبادرة ملكية سامية بداية من الموسم الدراسي الحالي والتي من دون شك ستكون لها نتائج إيجابية لكونها جاءت لتستهدف مجمل الاختلالات الهيكلية التي تعرفها المنظومة التعليمية، وبصفة خاصة لتعطي دفعة قوية للبرامج ذات الطابع الاجتماعي التي تستهدف مواجهة المعيقات السوسيو-اقتصادية للتمدرس، من خلال العمل على تعزيز برنامج تيسير للدعم المالي المشروط والرفع من مستوى خدمات الإيواء والإطعام المدرسية والنقل المدرسي، وتحسين الخدمات الاجتماعية

لفائدة طلاب التعليم العالي.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

على غرار قطاع التربية والتكوين، أولى المجلس الأعلى للحسابات عناية خاصة لمراقبة قطاع اجتماعي هام، ألا وهو ميدان الصحة. وفي هذا الصدد وبمساندة المجالس الجهوية للحسابات، ضاعف المجلس من وتيرة مراقبة المؤسسات الاستشفائية، حيث بلغ عددها 7 مؤسسات استشفائية جهوية وإقليمية

وسجل كما هو الشأن في السنوات السابقة استمرار نفس الملاحظات، وتتعلق أساسا بالحكامة الاستشفائية وتدبير الخدمات الطبية والأدوية والمستلزمات الطبية، وكذا الفوترة وتحصيل المداخيل.

فيما يخص الحكامة، سجلت ملاحظات تتعلق بعدم تفعيل هيئات التشاور والدعم داخل المراكز الاستشفائية مما ينعكس سلبا على أداء المستشفيات، كما لوحظ أن بعض المصالح لا تتوفر على وسائل العمل من معدات وأطر طبية وشبه طبية، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى توقف الخدمات لفترات زمنية متفاوتة، ويعتبر تدبير مواعيد الكشف والاستشفاء عنصرا مهما في جودة خدمات المؤسسات الاستشفائية ومحددا أساسيا لفعالية ونجاعة التكفل بالمرضى.

وفي هذا الإطار، تم من خلال مراجعة معطيات البرنامج المعلوماتي " موعدي " لبعض المراكز الاستشفائية تسجيل آجال طويلة في بعض التخصصات لاسيما بالنسبة لتخصصات (أمراض القلب والشرايين) سبعة أشهر (أمراض الأعصاب) سبعة أشهر (أمراض الغدد) خمسة أشهر، (أمراض الروماتيزم) خمسة أشهر، (جراحة الأطفال) شهران، كما تجاوزت هذه الآجال عشرة أشهر بالنسبة لطب الأنف والأذن والحنجرة.

أما فيما يخص تدبير الأدوية والمستلزمات الطبية، فقد تبين من خلال عمليات المراقبة، أن إمدادات الصيدلية المركزية لا تلائم دائما حاجيات المستشفيات، سواء من حيث الكميات أو طبيعة الأدوية المسلمة، كما يؤدي عدم ضبط عملية الإمداد إلى نفاذ مخزون بعض الأدوية كثيرة الاستعمال، في حين يتم إتلاف أدوية أخرى لانتهاء صالحيتها.

وفيما يتعلق بتدبير الموارد المالية، فلازلت المراكز الاستشفائية تعرف مشاكل تتعلق أساسا بفوترة خدماتها وتحصيل مداخيلها، مما جعلها لا تستفيد إلا بصفة محدودة من مصاريف التأمين الإجباري عن المرض التي يؤديها كل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، والتي بلغت سنة 2017: 8,5 مليار درهم، لم تستفد المستشفيات العمومية بما فيها المراكز الاستشفائية الجامعية إلا من نسبة 8% من هذا المبلغ أي 680 مليون درهم، في حين أن مصحات القطاع الخاص جذبت 92% أي 7,82 مليار درهم.

ويرى المجلس الأعلى للحسابات أن التصدي لكل هذه الاختلالات التي تشكل عائقا حقيقيا أمام تقديم خدمة صحية عمومية بالجودة المطلوبة، يستلزم وضع الحلول الملائمة لأهم محددات التدبير الاستشفائي ويتعلق الأمر أساسا بالعنصر البشري.

وكما تعلمون، فإن المؤسسات الاستشفائية عبر العالم أصبحت اليوم عبارة عن مراكز متعددة المرافق والتخصصات، تتوفر على مختبرات وتجهيزات وآليات وأجهزة رقمية بتقنيات حديثة بالغة التعقيد تتطور باستمرار وعالية التكاليف، تقدم خدماتها للساكنة طيلة أيام الأسبوع بدون انقطاع على مدار الأربع والعشرين ساعة، لذا، فإن تدبيرها وجودة خدماتها يستدعي موارد بشرية كفأة من أطباء وأطر شبه طبية وتقنيين وإداريين بأعداد كافية وفي جميع التخصصات.

وقصد تغطية الخصاص الذي تعاني منه منظومتنا الصحية في هذا المجال، يدعو المجلس الى اعطاء الأولوية لبرامج تكوين الأطر الطبية والممرضين والتقنيين بالأعداد اللازمة لمواكبة العرض الصحي حسب برمجة وآجال محددة.

وبصفة موازية يتعين إيلاء مسارهم المهني وأوضاعهم المادية عناية خاصة، كما ينبغي الحرص على أن تشتغل المؤسسات الاستشفائية وفق مشروع استراتيجي مصادق عليه، يحدد الأهداف وينظم خدمات العلاج والتجهيزات البيو طبية والبنيات التحتية ويرسم رؤية واضحة لآفاق تطورها.

وعلاقة بالعرض الصحي، يتعين إعادة النظر في الطرق المعتمدة لوضع الخريطة الصحية بما يتلاءم مع الحاجيات الأكيدة والملحة للساكنة، طبقا لمعايير موضوعية داخل آجال معقولة، كما أن التعاون والتكامل بين القطاعين العام والخاص والانفتاح على الخبرة الأجنبية، يمكن أن يساعد في تحسين مردودية المؤسسات الاستشفائية وجودة خدماتها.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

سأكتفي بهذا القدر، علما أن هذا العرض في صيغته المفصلة يوجد رهن إشارتكم مرفقا بملخص للتقرير السنوي.

وأود أن أستغل هذه الفرصة لأشيد بعلاقات التعاون البناء السائدة ما بين المجلس الأعلى للحسابات ومؤسسة البرلمان، وكذا مع سائر أجهزته ولجانه، تلك العلاقات التي ما فتئت تتعزز باستمرار والتي تهدف أساسا إلى الارتقاء بالمهام الرقابية المنوطة بالمؤسستين.

كما أجدد الشكر للحكومة على الدعم الذي ما فتئت تقدمه للمجلس، حتى يقوم بأداء مهامه على أحسن وجه، وأنوه كذلك بالتجاوب الفعلي والعملي لأغلب الادارات والمؤسسات العمومية مع خلاصات وتوصيات المجلس.

هدفنا في ذلك خدمة المصالح العليا للوطن وتدعيم الصرح

المؤسساتي لبلادنا، تحت القيادة الرشيدة، لصاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

شكرا على الإصغاء، اسمحوا لي إن أطلت.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

وشكرا للجميع.

ورفعت الجلسة:

محضر الجلسة رقم 182

التاريخ: الأربعاء 14 صفر 1440هـ (24 أكتوبر 2018م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث وخمسون دقيقة، إبتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة الرابعة والعشرين صباحا.

جدول الأعمال: استكمال إنتخاب هياكل مجلس المستشارين.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

طبقا لأحكام الفصل 63 من الدستور، والمواد: 12، 13، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 56 و58 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لاستكمال إنتخاب هياكل مجلس المستشارين.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قبل أن نشرع في عملية انتخاب أعضاء المكتب ورؤساء اللجان الدائمة، أعلن، طبقا للمادة 47 من النظام الداخلي للمجلس، أن الفرق والمجموعات البرلمانية قد تشكلت.

وأول ما سأبدأ به هو إعطاء الكلمة مباشرة للسيدة المستشارة المحترمة السيدة عائشة ايتعلا، مساعدة الرئيس، قصد تلاوة أسماء أعضاء المجلس موزعة بحسب الفرق والمجموعات التي ينتمون إليها.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

بالنسبة لقائمة أعضاء الفرق والمجموعات بمجلس المستشارين كما توصلت بها الرئاسة، فهي كالتالي:

فريق الأصالة والمعاصرة:

عدد الأعضاء: 25 عضو.

رئيس الفريق: عبد العزيز بنعزوز.

أعضاء الفريق:

- عبد الحكيم بن شماش؛
- محمد الشيخ بيد الله؛
- العربي المحرشي؛
- أحمد تويزي؛
- عبد السلام بلقشور؛
- عبد الرحيم الكميلي؛
- نجاة كمير؛
- عادل البراكات؛
- الحو المربوح؛
- فاطمة ايت موسى؛
- الحبيب بن الطالب؛
- الحسين مخلص؛
- محمد مكنيف؛
- مصطفى الخلفيوي؛
- أحمد الإدريسي؛
- عبد الكريم الهمس؛
- حسن بلمقدم؛
- أحمد احميدي؛
- عبد الإلاه المهاجري؛
- حميد القميزة؛
- مولاي عبد الرحيم الكامل؛
- العربي الهرامي؛
- محمد الحمامي؛
- إبراهيم شكيلي.

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

عدد الأعضاء: 25 عضو.

رئيس الفريق: عبد السلام اللبار.

أعضاء الفريق:

- عبد الصمد قيوح؛
- أحمد لخريف؛
- رحال المكاوي؛
- خديجة الزومي؛
- سيدي محمد ولد الرشيد؛
- فؤاد قديري؛

- النعم ميارة؛
- عبد اللطيف أبدوح؛
- محمد العزري؛
- جمال بن ربيعة؛
- الحسين سليغوة؛
- سيدي الطيب الموساوي؛
- أحمد احميميد؛
- حمة أهل بابا؛
- أحمد بابا اعمر حداد؛
- عزيز مكنيف؛
- محمد الأشهب؛
- فاطمة الحبوسي؛
- محمد سعيد كرام؛
- محمد سالم بنمسعود؛
- عثمان عيلة؛
- مولاي إبراهيم شريف؛
- الصبحي الجيلالي؛
- فاطمة اعميري.

فريق العدالة والتنمية:

عدد الأعضاء: 15 عضو.

رئيس الفريق: نبيل شيخي.

أعضاء الفريق:

- عبد الإلاه الحلوطي؛
- عبد العلي حامي الدين؛
- عبد الكريم لهوايشري؛
- علي العسري؛
- محمذ البشير العبدلاوي؛
- نبيل الأندلوسي؛
- الحسين العبادي؛
- عبد السلام سي كوري؛
- سعيد السعدوني؛
- مبارك جميلي؛
- آمال ميصرة؛
- عبد الصمد مريمي؛
- كريمة أفيلال؛
- يوسف بنجلون.

الفريق الحركي:

عدد الأعضاء: 12 عضو.

رئيس الفريق: مبارك السباعي.

أعضاء الفريق:

- أحمد شد؛
- يحفظه بنمبارك؛
- عبد الرحمان الدريسي؛
- المهدي عثمون؛
- عزيز مهدب؛
- سيدي صلوح الجماني؛
- حميد كوسكوس؛
- مولاي إدريس العلوي الحسني؛
- سيدي المختار الجماني؛
- الطيب البقالي؛
- امبارك حمية.

فريق التجمع الوطني للأحرار:

عدد الأعضاء: 9.

رئيس الفريق: محمد البكوري.

أعضاء الفريق:

- عبد القادر سلامة؛
- محمد عبو؛
- محمد القندوسي؛
- محمد الرزمة؛
- عبد العزيز بوهدود؛
- جمال الدين العكرود؛
- لحسن أدعي؛

- محمد باحنيني.

الفريق الاشتراكي:

عدد أعضاء الفريق: 8.

رئيس الفريق: محمد علمي.

أعضاء الفريق:

- أحمد بولون؛
- عبد الوهاب بلفقيه؛
- أبو بكر اعبيد؛
- عبد الحميد فاتحي؛
- محمد ريحان؛
- المختار صواب؛
- مولود السقوقع.

فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب:

عدد الأعضاء: 7.

رئيس الفريق: عبد الإله حفظي.

أعضاء الفريق:

- عمر مورو؛
- العربي العرائشي؛
- نائلة مية التازي؛
- عبد الحميد الصويري؛
- عبد الكريم مهدي؛
- يوسف محيي.

فريق الإتحاد المغربي للشغل:

عدد أعضاء الفريق: 7.

رئيسة الفريق: أمال العمري.

أعضاء الفريق:

- محمد زروال؛
- عز الدين زكري؛
- محمد حيتوم؛
- فاطمة الزهراء اليحياوي؛
- وفاء القاضي؛
- رشيد المنياري.

الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

عدد الأعضاء: 6.

رئيس الفريق: إدريس الراضي.

أعضاء الفريق:

- محمود عرشان؛
- محمد عدال؛
- عائشة ايتعلا؛
- سعيد زهير؛
- عبد الرحيم أطمعي.

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

عدد أعضاء المجموعة: 4.

منسق المجموعة: مبارك الصادي.

أعضاء المجموعة:

- ثريا لحرش؛
- عبد الحق حيسان؛
- رجاء الكساب.

مستشارا حزب التقدم والاشتراكية:

عدد الأعضاء: 2.

- عبد اللطيف اعمو؛
- عدي شجري.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة عائشة، مساعدة الرئيس.

وطبقا للقواعد والأعراف المؤسساتية الجاري بها العمل، أحيط المجلس الموقر بأننا سنسهر على نشر لوائح الفرق والمجموعات البرلمانية، كما تليت عليكم بالجريدة الرسمية.

وقبل أن نمر لعملية انتخاب السادة أعضاء المكتب ورؤساء اللجان الدائمة، أخبر المجلس بالترشيحات المتعلقة بعضوية المكتب، أولا، ورئاسة اللجان الدائمة، ثانيا، والمتضمنة في لائحة واحدة، وهي على الشكل التالي:

أولا، المترشحون لعضوية المكتب مجلس المستشارين:

بالنسبة لخلفاء الرئيس:

- الخليفة الأول للرئيس: عبد الصمد قيوح، عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية؛

- الخليفة الثاني للرئيس: عبد الإلاه الحلوطي، عن فريق العدالة والتنمية؛

- الخليفة الثالث للرئيس: حميد كوسكوس، عن الفريق الحركي؛

- الخليفة الرابع للرئيس: عبد القادر سلامة، عن فريق التجمع الوطني للأحرار؛

- الخليفة الخامس للرئيس: عبد الحميد الصويري، عن فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

بالنسبة للمحاسبين:

- محاسب المجلس: عبد الوهاب بلفقيه، عن الفريق الاشتراكي؛

- العربي المحرشي، عن فريق الأصالة والعاصرة؛

- عز الدين زكري، عن فريق الاتحاد المغربي للشغل.

بالنسبة للأمناء:

- أمين المجلس، محمد عدال، عن الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي؛

- أحمد تويزي، عن فريق الأصالة والمعاصرة؛

- أحمد لخريف عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

ثانيا، المترشحون لرئاسة اللجن الدائمة بمجلس المستشارين:

- لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان: عبد السلام بلقشور، عن فريق الأصالة والمعاصرة؛

- لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية: أبو بكر اعبيد عن الفريق الاشتراكي؛

- لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، عبد العلي حامي الدين، عن فريق العدالة والتنمية؛

- لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية: رحال المكاوي، عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية؛

- لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة: محمد الرزمة، عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

- لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية: أحمد شد، عن الفريق الحركي.

والآن أطلب من المجلس الموقر اختيار ثلاثة أعضاء من غير المترشحين لمتابعة عملية الفرز.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

في الحقيقة هاذ النقطة نظام هي باسمي وباسم مجموعة من الأخوات اللي في مجلس المستشارين، كمستشارات، يعني نحن في مؤسسة تشريعية، وقد قدمتم لنا مجموعة من الترشيحات في المكتب وأعضاء المكتب والمحاسبين ورؤساء اللجن، ولا امرأة واحدة تمثل ولو كرئيسة لجنة أو عضو فريق.

يعني هاذو أشياء التي تسائلنا كأحزاب وكنقابات وتسائلنا كذلك أمام المجتمع وأمام الجمعيات النسائية، التي تتبع الآن واليوم انتخاب هاذ الجهاز، لأنه جهاز تشريعي يهتم بالشأن العام وجزء من الشأن العام هو القضايا النسائية وتواجد النساء في المؤسسات.

نحن في تراجعات بالنسبة لما أقره الدستور، نحن في تراجعات بما حصلنا عليه كحركات نسائية.

السؤال.. نعم هي الأحزاب سيدة نفسها، والقرار يرجع لها، ولكن أقول لإخواني في الأحزاب السياسية وكذلك في النقابات–أقدرهم– أليس في أي فريق فيكم تتواجد امرأة لها الكفاءة ولها كذلك القدرة لكي تتواجد في مكتب أو تترأس لجنة؟

في الحقيقة نحن اليوم سنخرج من مجلس المستشارين، ونحن كحركة نسائية لأنه اتصلوا جموعة من النساء لكي أعبر عن هذا الرأي باسمهم وكذلك باسم أخواتي الكونفدراليات، فللأسف وللأسف أقولها وفي الحقيقة كنا ننتظر أن تكون تمثيلية أكثر، لكن ها نحن نسجل كمشرعين التراجع في قضايا المرأة.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

هو رأي محترم وأسئلة مشروعة تسائلنا جميعا، صحيح، وهي أسئلة تنتظر الجواب منا جميعا.

إذن، أطلب من المجلس الموقر اختيار 3 أعضاء من غير المرشحين لمتابعة عملية الفرز.

كما أطلب انتداب عضو عن كل فريق لتمثيله في عملية الفرز والمراقبة، وأرجو من السيدات والسادة المستشارين أن يتفضلوا مشكورين للتصويت على اللائحة الموحدة بعد المناداة عليهم بأسمائهم من طرف السيدة المستشارة المحترمة فاطمة الحبوسي، عضو المكتب المؤقت.

إذن، قبل أن أعطي الكلمة للسيدة المستشارة عضو المكتب المؤقت المحترمة، أطلب منكم اختيار أولا 3 أعضاء من غير المرشحين لمتابعة عملية الفرز.

شكرا.

وأطلب انتداب عضو عن كل فريق لتمثيله في عملية الفرز والمراقبة، عضو عن كل فريق، ما زال هناك فرق لم تنتدب عضوا عنها لتمثيلها في عملية الفرز والمراقبة.

طيب شكرا.

تنطلب الآن من السيدة المستشارة المحترمة فاطمة الحبوسي المناداة على أسماء السيدات والسادة المستشارين تباعا، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الحبوسي، عضو المكتب المؤقت:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة،

أعلن عن افتتاح عملية التصويت، وأطلب من السيدات والسادة المستشارين أن يتفضلوا مشكورين للتصويت بصفة منتظمة، بعد المناداة عليهم بأسمائهم واحدا واحدا:

أبو بكر اعبيد، إبراهيم اشكيلي، أحمد احميميد، أحمد الإدريسي.

السيد الرئيس:

السيدة المستشارة الآن كتنادي على الأسماء.

المستشارة السيدة فاطمة الحبوسي:

أحمد بابا اعمر حداد، أحمد بولون، أحمد تويزي، أحمد شد، أحمد لخريف، إدريس الراضي، الحبيب بن الطالب، الحسن بلمقدم، الحسن سليغوة، الحسين العبادي، الحسين المخلص، الحو المربوح، الصبحي الجلالي، الطيب البقالي، العربي العرائشي، العربي المحرشي، العربي هرامي، المبارك الصادي، المختار صواب، المصطفى الخلفيوي، المهدي عتمون، النعم ميارة، أمال العمري، أمال ميصرة، امبارك حمية، امحمد احميدي، ثريا لحرش، جمال الدين العكرود، جمال بن ربيعة، حمة أهل بابا، حميد القميزة، حميد كوسكوس، خديجة الزومي، رجاء الكساب، رحال المكاوي، رشيد المنياري، سعيد السعدوني، سعيد زهير، سيدي الطيب الموساوي، سيدي صلوح الجماني، سيدي محمد ولد الرشيد، سيدي مختار الجماني، عادل البراكات، عبد الإلاه الحلوطي، عبد الإلاه المهاجري، عبد الإله حفظي، عبد الحق حيسان، عبد الحميد الصويري، عبد الحميد فاتحي، عبد الرحمان الدريسي، عبد الرحيم اطمعي، عبد الرحيم الكميلي، عبد السلام اللبار، عبد السلام بلقشور، عبد السلام سي كوري، عبد الصمد قيوح، عبد الصمد مريمي، عبد العزيز بنعزوز، عبد العزيز بوهدود، عبد العلي حامي الدين، عبد القادر سلامة، عبد الكريم الهمس، عبد الكريم لهوايشري، عبد الكريم مهدي، عبد اللطيف أبدوح، عبد اللطيف أوعمو، عبد الوهاب بلفقيه، عثمان عيلة، عدي شجري، عز الدين زكري، عزيز مكنيف، علي العسري، عمر مورو، فاطمة الزهراء اليحياوي، فاطمة ايت موسى، فاطمة عميري، فؤاد قديري، كريمة أفيلال، لحسن أدعي، مبارك السباعي، مبارك جميلي، محمد اباحنيني، محمد البكوري، محمد الرزمة، محمد الشيخ بيد الله، محمد العزري، محمد القندوسي، محمد حيتوم، محمد ريحان، محمد زروال، محمد سالم بنمسعود، محمد سعيد كرام، محمد عبو، محمد عدال، محمد علمي، محمد لشهب، محمد مكنيف، محمذ البشير العبدلاوي، محمود عرشان، مولاي إبراهيم شريف، مولاي إدريس الحسني علوي، مولاي عبد الرحيم الكامل، مولود السقوقع، نائلة مية التازي، نبيل شيخي، نبيل الأندلوسي، نجاة كمير، وفاء القاضي، يحفظه بنمبارك، يوسف بنجلون، يوسف محيي، عبد الحكيم بن شماش، عائشة ايتعلا، عزيز مهدب، محمد الحمامي، فاطمة الحبوسي.

قبل الإعلان عن اختتام عملية التصويت، هل صوت جميع السيدات والسادة المستشارين؟

إذن أعلن عن اختتام عملية التصويت وبدء عملية الفرز.

وشكرا.

المستشار السيد محمد الحمامي:

عدد المصوتين= 68؛

عدد الغائبين= 52؛

هنا عدد الأصوات= 68 ديال الأظرفة 68.

إذن غنتطرقو للعملية ديال الفرز.

السيد الرئيس،

عدد المصوتين= 68؛

عدد الأصوات الصحيحة= 64؛

الفارغة = 4.

السيد الرئيس:

إذن عدد المصوتين= 68؛

الأصوات الفارغة= 4.

وبالتالي تكون اللائحة الموحدة قد حصلت على 64 صوت، ياك السيد الرئيس؟

شكرا.

إذن الآن كنطلب من السادة مساعدي الرئيس، باش نكرسو هاذ العرف، إتلاف أوراق التصويت الصحيحة ووضع الأوراق الملغاة أو الفارغة في ظرف مستقل ومختوم.

إذن، حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، بهذا غادي نكونو انتهينا من عملية انتخاب هياكل مجلس المستشارين.

أود أن أجدد التعبير عن شكري لكم جميعا.

ورفعت الجلسة.